جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: حقوق وعلوم السياسية

شعبة: علوم سياسية

تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

من إعداد الطالبة : لهراوة سعاد

بعنوان:

معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي

نوقشت وأجيزت بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة:

لجنة المناقشة

د. خميس محمد	رئيسا	جامعة قاصدي مرباح
د. شمسة بوشنافة	مشرفا	جامعة قاصدي مرباح
د. بن الشيخ عصام	مناقشا	جامعة قاصدي مرباح

السنة الجامعية: 2014 / 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ اشْرَح لِي صَدْرِي * وَيَسِّر لِي أَمـرِي * وَأحْلُلْ عُقْدَةً منْ لِسَانِي يَفْقَهُس وا قَوْلِي*

صدق الله العظيم (سورة طه الآيات 25-28)

شكر وتقدير

اتقدم بالشكر الجزيل بداية للأستاذة الفاضلة **شمسة بوشنافة** على تفضلها بقبول الاشراف على هذا العمل ، وعلى كل توجيهاتها ونصائحها...

الشكر موصول أيضا الى جميع الأساتذة الأكارم في قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة على نضالهم في سبيل رفعة العلم وأهله...

الشكر أيضا الى جميع الزملاء والزميلات في دفعة الماستر دراسات أمنية واستراتيجية على روح المثابرة والاجتهاد والسعي لتقديم الأفضل...

الإهـــــــداء

الى الوالدين الكريمين

الى اخوتي واخواتي

الى كل الأساتذة الكرام

اليكم جميعاً

أهدي هذا الجهد المتواضع

سعاد

مقدمة

مقدمة:

تعد التغيرات الحادثة على الساحة الدولية من أهم التطورات التي عرفها القرن التاسع عشر، وذلك من خلال حث الدول على الابتعاد عن القوة واللجوء إلى الطرق السلمية ، ومع مرور الوقت استطاعت بعض الدول أن تحاكي هذه الفكرة ، فتعززت هذه الجهود في مطلع القرن 20 في السعي إلى توثيق روابط حسن الجوار وحل النزاعات الدولية.

ومع ذلك لا زال يصعب الحديث عن الحدود الجغرافية في منطقة الساحل ، على اعتبار أن كبر المساحة تحوّل إلى نقمة على دول المنطقة ، بسبب قدرة الجماعات المسلّحة والتنظيمات المتطرّفة على اختراق الحدود الرسمية المتعارف عليها دوليا ، حيث تشهد المنطقة ما يشبه الرغبة في إعادة ترسيم الحدود من جديد بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد، الساعية للحصول على اعتراف دولي بدولة التوارق، من جهة وبين الجماعات الإسلامية المتطرّفة التي تهدف لإقامة إمارة إسلامية من جهة ثانية . ولعل توفّر العتاد العسكري ساهم في احتدام حدّة النزاع ، حيث أضحت الجماعات تتنافس في استعراض القوة وفرض وجودها ، من خلال ما تتوفّر عليه من عتاد عسكري [1].

هذا ويشير الخبراء إلى أن انهيار نظام العقيد معمر القذافي كان أحد أهم العوامل في تفاقم الوضع بالمنطقة ، على اعتبار أن الجماعات المسلّحة المنتمية لقبائل التوارق التي كان يستخدمها ضمن كتائبه العسكرية اضطرت إلى التراجع والتمركز في شمال مالي ، مع الإشارة إلى امتلاكها عتادا عسكريا متطوّرا سمح لها بتحقيق انتصار ميداني على جنود الجيش المالي المتمركزين في المنطقة ، ليبسطوا سلطتهم على المنطقة ويعلنوا عزمهم تحرير منطقة الأزواد وإعلانها دولة مستقلة.[2]. الأمر الذي حدى بالجزائر من منطلق حسن الجوار الدخول على الخط لمحاول ايجاد تسوية للنزاع الذي تعرفه الدولة المجاورة ، والحد من امكانية امتداده وفقا لرؤية " **نظرية الدومينو** "،حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية سعت إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمنها واستقرارها وهو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق **أحمد أويحيى** في حوار مع جريدة el moujahid المجاهد عندما قال: " أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر" وهو الكلام نفسه، الذي ذهب إليه عبد القادر مساهل

[1]– محمد بن أحمد ، **معركة الحدود الجديدة: منطقة الساحل على صفيح ساخن** ، متاح على الرابط : http://elhourriya.net/index.php/vrf/21298-algeri.html

[2]– نفس المرجع .

الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية الذي قال بشكل واضح :" الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض"[1].

إشكالية الدراسة:

تظهر معالم المشكلة البحثية في دراسة الدور الذي تلعبه الجزائر على الساحة الدولية من أجل حل مشكلة مالي وخاصة بعد تدخل العديد من الدول في هذه الأزمة.

- ماهي المشاكل والعراقيل التي تواجه الدور الجزائري في حل الأزمة المالية؟

وانطلاقا من المشكلة البحثية تلك كانت التساؤلات التالية:

- ما الذي جعل الجزائر تهتم بهذه المنطقة وهذا النزاع؟
- ما هي التحديات التي تعرقل مسار الجزائر في حل الأزمة المالية؟

الفروض العلمية للبحث:

إن طبيعة التركيبة الأمنية لموضوع البحث تقودنا نحو طرح الفروض التالية :

- إن الدافع الأساسي للجزائر في هذا النزاع المعقد هو دافع المصلحة الوطنية والمتمثلة في مصطلح الأمن القومي للجزائر، باعتبار أن أي تأثير سلبي كان أم ايجابي يعود على أمنها القومي، الذي يعتبر الأهم في سياستها الخارجية اتجاه هذا النزاع.
- كلما ازداد تدخل القوى الكبرى كلما قلت فرص الدولة الجزائرية في لعب دورها في المنطقة.
- كلما كان هناك توافق بين الأطراف المالية الداخلية كلما سهل الدور الجزائري لحل الأزمة.
- كلما ازداد التنوع الإثني والقبلي، يدفع ذلك إلى خلق عدم الاستقرار السياسي والأمني.

مناهج الدراسة :

[1] – محمد الأمين بن عائشة ، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي** " ب " مقراطي العربي ، متاح على الرابط http://democraticac.de/?p=8205.

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الموقف الجزائري في الكثير من القضايا وهو من أكثر المناهج شيوعا لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بوصف طبيعة وسمات وخصائص ظاهرة ما [1].

ويقوم هذا المنهج على جمع ودراسة المعطيات حول دوار الدبلوماسية الجزائرية في الازمة المالية

كما اعتمدنا على المقاربة النسقية لدافيد أسيتون david easton لدراسة النسق والاتزان التي تمر به الدولة ولدراسة الوضع القائم كوضع أمثل يجب بقاؤه أو عدم استمراره.[2]

أهداف الدراسة:

هناك مجموعة من الأهداف يمكن تحقيقها من خلالها هذا البحث:

- معرفة التطورات الأمنية الحاصلة بالساحل الإفريقي و انعكاساتها على الأمن القومي الجزائري
- التعريف بمختلف الأدوار التي تقوم بها الجزائر لضمان الاستقرار و امن منطقة الساحل
- إبراز المكانة السياسية الجزائرية والدور الأساسي الذي تلعبه في حل النزاع في مالي.
- إبراز المعوقات التي تواجه الدور الجزائري في الوصول إلى حل دائم للازمة.
- توضيح أهم الأدوات التي توظفها الجزائر في حل الأزمة المالية.

أسباب إختيار الموضوع:

أ- أسباب ذاتية :

- اعتبار الدولة التي ينتمي اليها الباحث من دول الميدان pays du champ هذا ما يجعلها تؤثر وتتاثر بالمشاكل في منطقة الساحل .
- فضول الطالب في البحث عن الدور الجزائري في الأزمة المالية .
- كون الطالب في منطقة قريبة من مسرح الأحداث ما يدفع الى معرفة أكثر.

ب-أسباب موضوعية:

-كون المنطقة تمثل امتداد جغرافي للجنوب الجزائري ما يجعلها تتاثر بكل التطورات الحاصلة في المنطقة الساحلية .

-رغبة الباحث في تقديم أعمال مرجعية في ميدان الدراسات الأمنية.

---

[1] جيمس دورتي و روبرت بلستغارف , **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية , ترجمة وليد عبد الحي** ,(بيروت) . كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،1985 ، ص 09 .

[2] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ , **النظرية السياسية المعاصر (دراسة ف ج نظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السايسة)** , الدار الجامعية للنشر والتوزيع.الاسكندرية 2000 ص 231.

-محاولة فهم الظاهرة الأمنية بمنطقة مالي.

-توضيح دافع الإهتمام الإستراتيجي الجزائري بالمنطقة وخاصة مالي.

مصطلحات الدراسة :

-**الأزمة** : يعرفها كولبير بأنها : إرتفاع الصراع إلى مستوى يهد د بتغير طبيعة العلاقات بين الدول. ويشير " روبير نورث" إلى أن الأزمة دائما ما تسبق الحروب ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب وإذا سوى سلميا أو تجمد أو تهدأ.

- **الصراع** : يمكن تعريف الصراع في العلاقات الدولية بأنه تنازع الإرادات الوطنية وهو التنازع الناتج عن الإختلاف في دوافع الدول وفي تصورتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي في التحليل الأخير إلى إتخاذ القرارت وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق ولكن من ذلك يظل الصراع بكل توتراته دون نقطة الحرب[1].

- **النزاع: le conflit:** هو كل تنافس بين مجموعات مختلفة سواء (عرقية – سياسية – دينية) وهذا التنافس يكون نتيجة مصالحها المتناقضة بحيث تحاول كل مجموعة تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الإضرار بالمجموعات الأخرى.

- **النزاع لغة: james himes:** في كتابه النزاع وإدارة النزاعات على انه: " ان الناس عدائية وهي مخلوقات تتنازع مع بعضها البعض".

- **الوساطة: cristiether moore: la médiation:**

هي مسعى ودي يقوم به طرف ثالث سواء كان هذا الطرف فردا أو دولة أو منظمات دولية، لإيجاد حل لنزاع قائم يشترك مباشرة في المفاوضات وإعداد تسوية وفهم موضوع النزاع ووضع الحلول المناسبة له, ليست هناك مدة محددة للوساطة[2].

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الجزائرية ودورها في حل الأزمات:

د

[1] - وضاح زيتون , **المعجم السياسي**,(الأردن) : دار اسامة للنشر و 201(ص 333

[2]– عبد الوهاب الكيلاني، **الموسوعة السياسية**، (بيروت) : دار ا والتوزيع، 1994، ص 291.

- بوحنية قوي ، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**. مركز الجزيرة للدراسات ، 2012 – والتي تناولت بشيء من التفصيل عمق الازمة المالية اسبابها وخلفياتها وسيرورتها وعلاقة الدبلوماسية الجزائرية بها.
- سفيان منصوري، **السياسة الامنية الفرنسية إتجاه منطقة الساحل افريقية وانعكاساتها على الأمن الجزائرية (2012-2013)** والتي تناولت شيئا من حرص الجزائر لتقديم المبادرات الاقليمية ومكافحة بعض الأعمال الشنيعة والإجرامية.
- بشكيط خالد، **دور المقاربة الامنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي** 2011 تنتهي هذه الدراسة إلى استعراض أهم الآليات والجهود لمكافحة التهديدات الموجودة في افريقيا.

تبرير خطة الدراسة:

للإحاطة بالموضوع والإجابة عن مختلف التساؤلات قسمت الدراسة البحثية إلى أربعة فصول بحيث : حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، وقسمت هذه الفصول إلى ثلاثة مباحث تناولت في المبحث الأول مفهوم نظرية الدور، والمبحث الثاني مراحل تطور نظرية الدور، وأما فيما يخص المبحث الثالث فخصص إلى خصائص نظرية الدور وأهدافها، والمبحث الرابع أهمية نظرية الدور في السياسة الخارجية .

أما فيما يخص الفصل الثاني الموسوم بالأزمة المالية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري حيث قسم إلى مبحثين، تناول المبحث الاول الأزمة المالية، خلفياتها وأسبابها، وفي المبحث الثاني تمت الإشارة إلى تأثير الأزمة المالية على استقرار الجزائر.

وفي الفصل الثالث تناول الكلام حول دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع المالي، والذي قسم بدوره إلى مبحثين، المبحث الأول كان بعنوان مقومات الدور الجزائري في ظل الأزمة المالية، أما المبحث الثاني فوسِّم بممارسة الدور الجزائري في حل الأزمة المالية.

ليسدل الستار خلال الفصل الرابع بالتحديات التي تواجه الدور الجزائري في حل أزمة مالي ، وقسم إلى ثلاث مباحث عرف المبحث الاول أهم العراقيل التي تتعلق بتعقد الازمة المالية ، والمبحث الثاني عراقيل تتعلق بدور القوى الكبرى ، أما المبحث الأخير فخصص إلى عراقيل تتعلق برفض بعض القوى الإقليمية للدور الجزائري .... وأخيرا خاتمة .

الفصل الأول:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.

يرتكز هذا الفصل على مفهوم نظرية الدور التي تعتبر كمنهج تحليلي يعتمد على مجموعة من القواعد المنطقية وأدوات تحليلية ومفاهيمية ومنطق توافق يجمع بين أطروحات أكثر من نظرية.

لذا فإن هذا الفصل يقوم على تقديم الإطار النظري المتمثل في اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية فما يتطلب من تعريف للاقتراب وتناول أسبابه وافتراضاته وأهميته في السياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم نظرية الدور

سنحاول في هذا المبحث توظيف نظرية الدور كإطار معرفي يوفر لنا مرجعية نظرية ومنهجية فيمكن الإستفادة منها في تحليل الدور الجزائري في مالي.

ولكن قبل ذلك يجب توضيح الأصول النفسية والاجتماعية والسياسية مفهوم الدور ومنطلقات نظرية الدور وأهم المفاهيم المرتبطة بها. ثم البحث في تطورات لمفهوم الدور في الأدبيات المتعلقة بهذه النظرية كخلفية مهمة تساعد على إستيعاب المرجعيات الفكرية[1].

أولا :نشأة وتطور نظرية الدور:

لقد تعرض مفهوم الدور في الأدب النظري لعديد من التطورات بلورتها العديد من المدراس النفسية والاجتماعية والسياسية، وظل مفهوم الدور غامض قبل أن ينتقل لحقل العلوم السياسية ويحدد مجال السياسة الخارجية، بفعل إرتباطه بالدراسات النفسية والاجتماعية ويشهد تباين في الرِؤى المفاهيمية بفعل اختلاف التوجهات المعرفية شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية ويمكن تصنيف مختلف التعريفات لمفهوم الدور في نطاق ثلاث مدارس رئيسية وهي[2]:

أ- المدرسة النفسية :

وصل هذا المفهوم إلى مدرسة علم النفس بفضل الجهود التدريبية المختلفة للعديد من علماء النفس الاجتماعيين الذين ركزوا على العلاقة التفاعلية بين الفرد والدور وكان في نقد مجتمع "جورج – هـ- مي" في إطار جهود جامعة شيكاغو في عشرينات القرن الماضي. حيث قدم تحليل التصنيفات المهنية وشبه المهنية لتتواصل الجهود في الثلاثينات والأربعينات باستخدام مفهوم الدور في تحليل سلوك الشخص المتبادل ومن بينهم " مورينو 1934" الذي قام بتوظيف الدور كاداة للعلاج النفسي والتدريب على الدور.

ومن أهم التعاريف التي وردت في هذا الشأن:

[1]/ عصام عبد الشافي، **نظرية الدور دراسة أصلية في المنطلقات الإجتماعية والسياسية**، مركز العربي للدراسات والبحاث، تاريخ الإطلاع : 2012/11/1 httph : www.arab.centre.net

[2]/ نفس المرجع .

تعريف بارسونز((Parsons)) يمثل الدور قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حسب التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير و القيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد او عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكات المتكاملة.[1]

تعريف ليفي: الدور هو بمثابة مركز متميز في نطاق بنيان إجتماعي معين.

ميريل: أن الدور هو نموذجا لسلوك المتوقع والمرتبط بموقع معين في مجتمع معين.

ب – المدرسة الاجتماعية :

تنهي التحليلات التي جاءت بها المدرسة الاجتماعية في نظرتها للدور بالتركيز على العلاقة بين وظيفة النظام الإجتماعي وبين سلوك الأفراد الذين يشكلون هذا النظام، ويشير بارك 1926م أحد مؤسسي هذه المدرسة أن كل شخص يلعب دورا دائما في كل مكان ومن خلال هذه الدوار يمكن أن نعرف أنفسنا وبعضنا البعض.

حيث يرى بيدل Biddle : في الدور قائمة أو دليل سلوك مميز شخص او مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة لسلوكات شخص أو مكانة إجتماعية[2].

حيث يركز "لينتون" على الدور الإجتماعي الذي يلتزم سرعات معينة محددة من طرف المجتمع، كما يربط بين مفهوم الدور والمكانة، إن مفهوم "لينتون" للدور يرتبط بشكل كبير بالبعدين الأنتروبولوجي والاجتماعي الذي يركز على الحقوق والواجبات أي على التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة ضمن هيكل إجتماعي (social systeme) أو نظام إجتماعي (Social structure)، ورغم اختلاف تعريفات المدرستين، نصل إلى أن مفهوم الدور يمكن أن يستعمل بطريقتين اجتماعية ونفسية، ومع ذلك فحاول بعض الدارسين تحقيق نوع من التأليف بين المظاهر المختلفة للدور ومحاولة فهمها ضمن إطار عمل واحد ينظم مختلف الجهود الفكرية التي الكتب على دراسة الدور، وهي المحاولات التي أثمرت بظهور من اصطلح على تنميته في العلوم الاجتماعية، نظرية الدور(Role théory)[3]، فنظرية الدور بهذا الشكل تفسر الدور بافتراض أن الأشخاص هم

[1]– فاطيمة مساعيد، **الدور الإقليمي الفرنسي وأثره على المنطقة العربية في ظل الإقليمية الجديدة(2002–2012)**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية،كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3. 2014– 2015 ص17.

[2] نفس المرجع ،ص17 .

[3] – فاطمية مساعيد، **المرجع السابق** ، ص 19.

أعضاء لهم مكانة إجتماعية، وأن لهم توقعات حول سلوكهم وسلوك الآخرين حيث يتحدد دورهم وفقا للعلاقة التفاعلية."ntéractionsit relation" بين ثلاث معطيات رئيسية وهي:

- **المعطيات الإجتماعية:** وتتمثل في البناء الإجتماعي بكل ما يحتويه من وحدات تكوين المكانة الإجتماعية.
- **المعطيات الأنتروبولوجية** : وتتمثل في مجموعة الحقوق والواجبات الخاصة بكل مكانة، والتي تدل على ثقافة معينة، وتشمل هذه الأخيرة كل المعارف والعقائد والأخلاق والعادات والفنون.
- **المعطيات النفسية** : تنصرف إلى أن الدور يتضمن معطيات نفسية لأن التعبير عن الدور دال على شخصية صاحبه.

ونظرية الدور توصف بأنها تنبؤية (prédictive)لأنها قائمة على الافتراض القائل، أنه إذا كان لنا معلومات حول توقعات الدور لمكانة محددة فيمكن التنبؤ بسلوك الأشخاص المحتلين لتلك المكانة.[1]

ج- الدور في العلوم السياسية:

يرى علماء الإجتماع أن مفهوم الدور مثله مثل الكثير من المفاهيم التي انتقلت من العلوم الإجتماعية إلى علم السياسة وبالتحديد السياسة الخارجية وقد تأكد هذا الإنتقال بعد نشر J.kiet مقال سنة 1960 بعنوان(la notion de role en politique)بمجلة (Revue francais de sciences politique)

لقد عرف روزناو الدور بأنه مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعيا المرتبطة بوظيفة معينة[2].

لقد عرف بيدل : أن الدور يمثل تلك الممارسات السلوكية المتميزة لواحد أو أكثر من الأشخاص في إطار معين.

ثانيا :تفسير نظرية الدور في الأدبيات السياسية:

[1]- عصام بن الشيخ، **شرح نظرية الدور : نظرية تغير السياسة الخارجية** (تاريخ الاطلاع 2012/12/15). 23:10 متوفر على الرابط http//www.maktoub.blog.com

[2]- فاطيمة مساعيد، **نفس المرجع** ، ص20.

يعتبر مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية التي وظفتها أدبيات السياسة الخارجية لفهم سلوكيات وقرارات السياسة الخارجية للوحدات الدولية المختلفة، واحتمالات التغيير والاستقرار في السياسة الخارجية، وتنطلق تلك الافتراضات من أن لكل وحدة دولية دور او مجموعة من الأدوار تقوم بها داخل البيئة الدولية والاقليمية وأن هذه الأدوار تحد دها الوحدة الدولية بناءا عى فهم صانعي السياسة الخارجية لمقدرات دولهم ولشكل النظامين العالمي والاقليمي والفرص المتاحة فيهما، كذلك تفترض تلك الأدبيات أن سلوك الوحدة الدولية في النظامين ، إنما هو ترجمة لتلك الأدوار أو تجسيدا لها[1] ويمكن تعريف نظرية الدور بأنها :

- نظرية تهتم بدراسة سلوك الدور بوصفها أدوار سياسية تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدولي.
- عرفت نظرية الدور في السياسة الخارجية تطورات أكاديمية ميزتها إسهامات التي جاءت بها الأدبيات الغربية في الوقت التي انتهت المحاولات العلمية العربة بالندرة، إلا أن هذه النظرية ليست بالنظرية الجامعة المانعة القائمة بذاتها، فقد أشار والكر WALKER على أنها نظرية "غنية مفاهيمها لكنها فقيرة منهجيا" لأنها تتسم بالتعقيد الشديد جعلها تفتقد للصرامة المنهجية في الوقت التي تتميز بالتنوع المفاهيمي، وهذه نتيجة لعدم قدرتها على التحكم في آليات التحليل المنهجية التي تجعل منها نظرية نموذجية.[2]

المبحث الثاني : مراحل تطور نظرية الدور

مرت نظرية الدور بثلاث مراحل أساسية

المرحلة الأولى : مرحلة الاستكشاف

[1] – فاطيمة مساعيد ، نفس المرجع.

[2] – نفس المرجع .

شهدت هذه المرحلة الجهود التي جاء بها كارل هوستي والتي انتقد من خلالها الأدبيات السابقة عليه التي ركزت بصورة رئيسية على نظرية توازن القوى، الأمر الذي نتج عنه تجاهل مفاهيم الدور الخاصة بالقائد الإقليمي والمعاون للنظام الإقليمي رغم أهميتها الكبيرة وخلص هوستي إلى أن نظرية توازن القوى غير كافية و تحتاج الى مراجعة من شأنها إستعاب تنوع ضواهر السياسة الخارجية الأمر الذي من شأنه السماح بإستخدام الدور كمفهوم لدراسة السياسة الخارجية و حسب هوستي فان سلوك الدولة الخارجي شكل مكون لمخرجات السياسة الخارجية out puts والتي تمثل دورا تتميز به الوحدة السياسة بيئها الداخلية والخارجية يقوم على مكونين أساسيين هما[1] :

- **إدراك وتصور الدور Rôle Conception :** وهي تعريف صفة القرار لأنماط القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولة والمهام التي ينبغي لدولتهم القيام بها بشكل مستمر في النظام الدولي أو أنظمة إقليمية معينة .
- **أداء الدور: Rôle Perspective :** هو السلوك الفعلي للسياسة الخارجية يتضمن أنماط المواقف والقرارات وردود الفعل والمهام والالتزامات تجاه دول أخرى.

المرحلة الثانية : مرحلة التبسيط

شهدت هذه المرحلة الجهود التي أولتها وقدمتها مارجديت هيرمان MS Hemann في تفسير أدوار الوحدات البسيطة من خلال البحث في الأنماط الشخصية للقادة السياسيين ، و توصلت إلى وجود خصائص شخصية تميز القادة السياسيين : تتفاعل فيما بينها لتشكيل توجهات السياسة الخارجية[2] .

إفترضت مارجريت أن التوجه الذي يملكه القائد يعطي فكرة ما عن سلوك السياسة الخارجية المتوقع أن يحث القائد القائد حكومته على اتباعه مستقبلا ، إنطلاقا من طبيعة العينة التي استخدمتها هيرمان في التحليل والتي شملت 12 قائدا من قادة افريقيا جنوب الصحراء

المرحلة الثالثة : مرحلة النضج

[1] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ. **النظرية السياسية المعاصرة (دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة** .(الإسكندرية). الدار الجامعية .2000 ص 232.

[2]- K.houlsti.**theories of international relation hegmmony and diversity in international theory**. London. 1985.p 15.

شهدت هذه المرحلة جهود ستيفن وولكر Stephen Walker الذي نشر عام 1981 م دراسة بعنوان التوافق بين خطاب و سلوك السياسة الخارجية : تأملات من نظرية التبادل و نظرية الدور.[1] رؤية ولكر بالرغم من الجهود التي تقدم بها هوستي و فانه لم يزل هناك تساؤلات بحاجة لمزيد من التحليل فالمسؤولية لا تقتصر فقط على الكيفية التي تنشأ بها الأدوار و الأوضاع التي تؤدى في ظلها أوار معينة ولا تؤدي أدوار أخرى ، بل اقترح اطارا جديدا في تحليل السلوك الخارجي بالتركيز على ما أسماه منظر والدور موقع الدور Localisation du Role و هي عملية تنطوي على التزاوج بين الدور والموقف وتسمح بفهم ما هو الدور المناسب و في أية حالة يتم أدائه و كيف يمكن للفاعل السياسي مواجهة مجموعة متباينة من الأدوار و اختيار الدور الأنسب ، و متى يتم الحديث عن تعديل الدور Ajustement du Rôle أو تغيير الدور Evolution du Rôle وقف للوضع والسياق[2].

المبحث الثالث : خصائص نظرية الدور وأهدافها في السياسة الخارجية :

أولاً : خصائص نظرية الدور

- أنه يتجاوز حدود التصور المنيط بالممارسة، أي أن مجرد تقديم تصور له لا يعني بالضرورة تحققه فأدى أو تنفيذ الدور يرتبط بتخصص الموارد المطلوبة لذالك .

[1]– فاطمية مساعيد. **مرجع سابق**. ص–ص 21–22.

[2] نفس المرجع.

- أنه يتضمن تصورات صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه ، بمعنى أن دور الدولة أو الدول المعادية و أسلوب التعامل معها .
- أن ادوار الدولة الواحدة تتعدد في نفس الوقت ، و هذا يعني أن الدولة الواحدة ممكن أن تقوم بأدوار متعددة كدور مصر الاستقلالي خلال الستينات ، و دورها في نفس الوقت في تحقيق التكامل العربي
- من الممكن أن يتباين أو يختلف دور الدولة الواحدة في المستويات المختلفة (اقليميا ودوليا) وهذا يتضح في القيام الولايات المتحدة بمهام رجل شرطة العالم بينما إقليميا تلعب دورا تكامليا في أمريكا الشمالية[1] .

ثانياً : أهداف نظرية الدور: تتعدد أهداف الدور الخارجي للدولة كما يلي :

- قد يهدف إلى تغيير الاوضاع الراهنة بشكل جذري ، و من ثم يتضمن دورا تدخليا نشيطا في الشؤون الدولية مثل دور الدولة (قاعدة الثورة) و تصورها لمسؤوليتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج و إمدادها بالأشكال المعونة المتنوعة
- قد يستهدف (تقديم نموذج) كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الكبرى .
- ممكن أن يؤدي إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية
- قد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمي عن مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي
- قد يتخد أهداف ايدولوجية يدافع عنها ضد أهداف ايدولوجية أخرى منافسة أو معادية .
- وهدفها من المصالح بشكل يقيد الأمن و التنمية و الإستقرار و أحيانا تستخدم كأداة للمساومة في القوة الخارجية و القوة الإقليمية لتحقيق مصالح محددة ، و طالما يقود الى مخاطر خارجية[2].
- في ضل المتغيرات الإقليمية و المحلية الحادة ، التي شملت كل المجالات وثورة المعلومات والاتصالات الهائلة ، فاننا أمام عالم تحكمه أسس و قواعد جديدة تحتاج الى تصويب الكثير من

[1] سبسي محمد الأمين، **أهم المقاربات النظرية**، (تاريخ وساعة الإطلاع) 12:50 2012
http// www.maktoub blog.com

[2]- Michael R. solomon **. role theory respective on dyadic intervontion : the service encounter** . journal of marketing winter 1985 p 108

المفاهيم التي كانت سائدة و لازال بعضها سائد ، هذا يساهم في تطوير السياسات و الاستراتيجية للتعامل مع المعطيات الجديدة.

- إن الحديث عن ادوار الدول يعني الحديث عن مكونات أو مرتكزات ذاتية و أسس داخلية توظف اطار إقليميا بشكل معين على النحو الذي يعظم الدور للدولة على المستويين الاقليمي والدولي.
- وتنقسم المكونات الوطنية التي تسمى (القدرات الشاملة للدولة) غلى مكونات موروثة أو شبه ثابتة ، وأخرى تتسم بالتغير والمرونة، وفيما يخص المجموعة الأولى فتشتمل الموقع والمساحة والسكان والموارد الطبيعة[1] .
- أما المجموعة الثانية : فتشتمل القدرات العسكرية والإقتصادية والمهارات البشرية والمستوى التكنولوجي و المعدلات النمو الاقتصادية والتطور الد يموقراطي والاستقرار الداخلي والاندماج والاستقرار الوطني.

المبحث الرابع : أهمية نظرية الدور السياسة الخارجية :

تعرف السياسة الخارجية على انها مجموعة من القرارات والإجراءات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتدخل لتقييد تلك القرارات والاجراءات في علاقتها الخارجية لتحقيق مصلحتها الوطنية ويعرفها ماريس سيبل (1923-2003) بانها ذالك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج ، أي الذي يعالج مشاكل تطرح من وراء البحار و كأن المكونات السياسة الخارجية للدولة ،فان للدور خصائص أساسية يمكن أن يتجاوز حدود التصور يرتبط بالممارسة ، اي ان مجرد تقديم تصورات

[1]- سبسي محمد الأمين، **المرجع السابق ،** (تاريخ وساعة الإطلاع) 12:50 2012
http// www.maktoub blog.com

و له صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه ، بمعنى أن الدولة لابد أن يأخده في الاعتبار تصوره لادوار الدولة او الدولة المعادية واسلوب التعامل معها .

إن أدوار الدولة تتعدد في نفس الوقت، و هذا يعني أن الدولة الواحدة يمكن ان تقوم بأدوار معينة متعددة ، كما يمكن أن تتباين وتختلف دور الدولة الواحدة في مستويات مختلفة إقليميا ودوليا .

كما تناط مهمة تشكيل الدور في مواقف وسلوكيات سياسية الى النخب المسؤولة عن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول حيث تساعد عملية المحددات المتوفرة لدى هذه النخب بناء الدور بناءا على الصور المشكلة في أنها النخب المقررة لمواقف الدولة و لتشكيل أدوار السياسة ترى هذه النخب أن دولتهم جديدة للقيام بهذه المحددات ، و يرى آخرون ان المكانة التي تحوز عليها تلك الدولة مستحقة عن جدارة وناتجة عن مدى نجاح النخب في ادراك موقع دولتهم في المسرح السياسي العالمي.

ولذالك تمتلك أدوار الدول في المسرح السياسي العالمي و تتمايز عن بعضها البعض تبعا لمنظار كل واحدة منها للظواهر والحوادث السياسية المختلفة[1].

- إذ يعتبر نمط الدور الموجة الأساسية لتشكيل مواقف الدول و ادوارها و تحديد الاتجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسؤولة عن صناعة القرار السياسي في عنصر وضع إطار عام ومحدد لهذا السلوك ، كما ان أداء الدور يشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة المصالح للدولة وأهدافها الوطنية في حدود ما توفره امكاناتها والمحددات التي بحوزتها ، كما يعتبر تشكيل جوهر الدور العامل المحدد لمدى قدرة النخب في الدولة على توظيف قدرتها لتشكيل الدور وبناء إطاره و هيكله و يعبر عن مدى نجاحهم في إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الامكانيات[2].

- كما تبرز اهمية تحديد قدرة الدولة على ادراك نتائج قيامها بدورها أو جملة أدوار معينة بحسب قدرتها على إدراك الدور وحساب نتائجه ، والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجة عنه ونتيجة للقيام بهذه الادوار ، يمكن رصد ثلاث أشكال رئيسية من الأدوار.

أ. **الدور المفرط :** حيث لا يقدم المقرون فرصة لبناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة من الطرف الآخر ، فيغلب على مواقف هذه الدولة الطابع الراديكالي و الغلو المفرط ،بما لا يتيح فرصة للتفاهم العقلاني و التعاون المتبادل .

[1] محمد نوري النعيمي، **تدريس السياسة الخارجية** . **مجلة العلوم السياسية** . جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ،العدد 37 ،1998 ، ص 155.
[2] نفس المرجع ، ص 155.

ب. **غموض الدور** : عندما لا يفهم الدور نتيجة الغموض لشكله العام و طبيعته فيصعب على الدول والمحليين والمراقبيين السياسيين وتصنيفه كدور نزاعي معادي ، او دور طبيعي معادي غير نزاعي .

ج. **تشويش الدور** : بأنه يتحول غموض الدور الى حالة متقدمة ، تبعث عن الارتباك والتشويش من حالة الوقوع في الخطأ سواءا من هذه الدولة أو اتجاهها[1].

خلاصة الفصل :

تكمن أهمية نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية وذلك من خلال الأدوار التي تقوم بها الدول، فهذه الأدوار تختلف وتتباين في مستوياتها إقليميا ودوليا كما يكمن دورها في العلوم السياسية وأهميتها في التحليل وذلك من خلال مقوماتها.

[1]– نفس المرجع ، ص 155 .

الفصل الثاني:

الأزمة المالية وتداعياتها

الفصل الثاني : الأزمة المالية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري

يمكن رد الأزمة القائمة حاليا بالشمال المالي إلى التنافر العميق والتلافي الكامل الذي نشأ بين الإدارة المالية وسكان المناطق الشمالية المالية منذ استقلال دولة مالي ، ويمكن إرجاع ذلك إلى تنافر سوسيو ثقافي واقتصادي وسياسي.[1]

---

[1]– ايدابير أحمد ، **التعددية الاثنية والامن المجتمعي : دراسة حالة مالي** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية , تخصص : دراسات أمنية واستراتيجية , جامعة الجزائر(2012/2011)، ص 106.

الموقع الجغرافي المالي:مالي أو جمهورية مالي وهي دولة غير ساحلية في غرب إفريقيا تحدها الجزائر شمالا والنيجر شرقا وبوركينافاسو وساحل العاج جنوبا، وغينيا في الغرب والجنوب السنغال وموريتانيا في الغرب وتزيدها مساحتها عن 1.240.000 كم^2 ويبلغ عدد سكانها 14.5 مليون نسمة عاصمتها باماكو وتتكون مالي من ثماني مناطق وحدودها الشمالية تصل إلى عمق الصحراء الكبرى ، وأما المنطقة الجنوبية من البلاد حيث يعيش فيها أغلبية السكان فيمر بها نهر النيجر والسنغال ويتمحور التركيز الاقتصادي في البلاد حول الزراعة وصيد الأسماك ، كما يوجد في مالي بعض الموارد الطبيعية مثل الذهب واليورانيوم والملح.

المبحث الأول: الأزمة المالية خلفياتها وأسبابها

أولا : جذور الأزمة المالية:

تعود جذور الأزمة فعليا في جوان 1990 ، وكانت في الحقيقة عبارة عن تراكمات لمآسي عاشتها فئة معينة ،الطوارق ، ساءت بها الأوضاع الاجتماعية السيئة، هذه الأوضاع دفعت بها إلى المطالبة بتحسينها، حيث قامت الحركة الازوادية بتشكيل مناضلين أكفاء ذوي قوة عسكرية ووضعت أمامها تحديات كبيرة للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، والتي بدورها أخذت بعد ذلك منحى سياسي بحت ، ويقول محمد أق ماما لقد ظهرت حركة الازواد إلى الوجود لمواجهة العنصرية المفرطة التي

الديموغرافي : تنقسم مالي إلى ثلاث أجزاء في كل جزء تحكمه أحد القبائل الثلاث، يبلغ عدد سكان مالي من العرب ما لا يقل عن ثلاثمائة ألف نسمة بحكم قربها من الجزائر وموريتانيا، ويبلغ عدد سكانها من قبائل الطوارق الأمازيغ حولي ربع السكان، ينتشرون بالقرب من الصحراء الكبرى ومناطقهم هي: تمبكتو وكيدال وغاو ، ويبلغ عدد سكان مالي من البمبرا ثلث عدد السكان ينتشرون في باماكو وسكايسو وسايغو وبقية المناطق الأخرى.

السياسة والحكومة:

مالي جمهورية بغرفة برلمان واحدة السلطة التنفيذية بيد الرئيس والحكومة والسلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني، أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد، الأحزاب السياسية تتحالف من أجل الديمقراطية في مالي ، وسيار الوسط نحو اللجنة الوطنية للمبادرة الديمقراطية، والتقدم: الوسط حزب التجمع من أجل الديمقراطية والتقدم، شهدت البلاد سنة 1991 إرساء الديمقراطية بعد الانقلاب الذي قاده أمادوتوماني توري ضد النظام المسلط لموسى طراوري.

واجهها الطوارق والعرب من قبل النظام المالي، فقد سلط عليهم أقصى مظاهر الظلم والاستبداد فقتل الأطفال والنساء واعدم الشيوخ والعلماء وقام بإتلاف الموانئ وإفساد المراعي وردم الآبار ومنابع الحياة[1].

بدأ الشباب التارقي بالاتصال بالحركات الثورية المتواجدة بالخارج، وذلك لتلقي تدريبات وخبرات وكان الاتصال الأول بحركات البوليزاريو ثم الاتصال بليبيا، مما توج القضية بعقد مؤتمر (11 سبتمبر 1980م) بمدينة الخمس لمناقشة القضية الازوادية وفي سنة 1982م عادوا الى ليبيا أين تمت إعادة تنظيم الحركة من خلال مؤتمر في (1987م) نوقشت فيه شؤون الحركة الازوادية ، وفي الفترة مابين 88-89 تم تشكيل أول خلايا سرية للحركة في مدن كيدال وتمبكتو وفي شمال مالي ، ثم تأسيس الحركة الشعبية الازواردية (MPA) بقيادة عياد أق غالي*[2].

بدأ موضوع الأزمة المالية سنة 2012م بعد سقوط نظام القدافي في ليبيا حيث شرع مئات المسلحين الطوارق المعروفين باسم " حركة تحرير أزواد" ممن كانوا يقاتلون في ليبيا في صفوف كتائب القذافي بالرجوع إلى شمال مالي. حيث وقعت اشتباكات بينهم وبين الجيش المالي النظامي ونال على أثرها الجيش النظامي هزائم متتالية طالب الجيش المالي دعم عسكري إضافي لمواجهة حركة " تحرير أزواد" والتي تحالفت مع أنصار الدين الإسلامية ، ولكن لم تستجب الحكومة المالية لمطلب الجيش النظامي فوقع انقلاب عسكري في العاصمة باماكو في 22 مارس 2012 نفذه عسكريون في الجيش النظامي المالي وأطاحوا بالرئيس المالي.

التحالف بين حركة " أنصار الدين الإسلامية وحركة تحرير أزواد" لم يدم طويلا إذ نشبت خلافات سريعة بينهم وحدثت معارك أدت في النهاية إلى سيطرة حركات إسلامية أخرى على شمال مالي.

طالبت حركة أنصار الدين الإسلامية ومن معها الحركات الإسلامية بتطبيق الشريعة الإسلامية بشكل سلمي كامل في شمال مالي وبالفعل بدأو في ذلك وكانت الأمور تسير على ما يرام ، كما طالبوا ببقائهم كجزء من نسيج الدولة وعدم انفصالهم عن الجنوب على عكس ما فعله في جنوب السودان الذين طالبوا بالانفصال عن بقية السودان ودعمهم الغرب في مطلبهم[3].

---

[1]- عربي بومدين ، **أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية** ، تاريخ وساعة الاطلاع 27-10-2012 httpwww . alhiwar. org

* - عياد اق علي : هو زعيم الحركة الازوادية شارك في حروب لبنان في فلسطين 1982.

[2] - نفس المرجع.

[3]عربي بومدين ، **أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية** ، تاريخ وساعة الاطلاع 27-10-2012 httpwww.alhiwar. org

ومنه يمكن تصنيف النزاع في شمال مالي على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة نتيجة الرفض أو التكيف السلبي للحكومة المركزية في باماكو مع المطالب الاجتماعية لسكان الشمال في مالي المتمركزة في المثلث الاستراتيجي غاو ، تومبكتو وكيدال[2].

* – عياد اق علي : هو زعيم الحركة الازوادية شارك في حروب لبنان في فلسطين 1982..

[2] نفس المرجع.

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132148048143942.htm

عن تقرير : د. فريدوم أونوها : "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة "، آخر تحديث : الخميس 14 فبراير 2013 12:59 مكة المكرمة

ثانيا : أسباب الأزمة المالية:

إن أزمة مالي هي جزء من أزمة الساحل بصفة عامة ويعود الانتشار القائم للحروب والصراعات في منطقة الساحل من حيث الجوهر والأساس إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الناجم عن التخطيط العشوائي للحدود أبان الحقبة الاستعمارية, فلقد أسس المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قطعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار إستراتيجية موحدة في عموم الشريط من موريتانيا إلى السودان, مخلفا في كل بلد من بلدان المنطقة, أزمة بناء ,دولة منسجمة ومتماسكة الإطراف لذا أضحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه المشروع الوطني في الساحل حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة بناء وعجز في التعامل مع التنوع الإثني والعرقي والتعدد الثقافي وهكذا أمام فشل الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال في التعامل بحكمة وفاعلية مع هذا الظلم الذي طال كل شيء[1].

اما بالنسبة لازمة مالي فيمكن تلخيص أسبابها في النقاط الآتية :

- لجوء النظام السياسي لدولة مالي إلى سياسة القمع والتجويع (تسميم الآبار وردمها، وقتل النساء والأطفال وتعذيب الشيوخ).
- غياب برامج التنمية في منطقة الشمال (وعدم وجود طرق، مياه الشرب، السدود ومدارس وبيوت).
- العامل الاثني الذي يتمثل في المعارضة الدائمة من قبل الطوارق الذين كانوا أسياد الصحراء للسود الذين يسيطرون على السلطات " العبيد سابقا ".
- البيروقراطية الممارسة ضد الطوارق على مستوى الإدارات.
- قيام بعض السلطات بطمس الثقافة التارقية بفرض ثقافة أجنبية، الشيء الذي رفضه التوارق الذين ظلوا محافظين على هذه العادات والتقاليد قرونا عديدة.
- تهميش قبائل التوارق لأزيد من 30 سنة، فلا تواجد لهم على المستوى الإداري ولا السياسي.
- صعوبة بناء الدولة في المنطقة[2].
- البنى الاقتصادية الهشة.

---

[1] – علي ع ، **موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت ولن يتغير :** وقت الجزائر ، العدد 1291 ، تاريخ الاضطلاع الخميس 2 – 4 –2013 متوفر على الرابط http www wakt djazair com.

[2] – ليلي قارة، **الوساطة الجزائرية في النزاع المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دبلوماسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 03، 2010، ص 58.

- ضعف الهوية وتنامي الصراعات الداخلية.
- إهمال المناطق النائية.
- الفساد السياسي وهشاشة التركيبة السياسية.
- انتشار جميع أشكال الجريمة وأنواع العنف[1].

ثالثا : أطراف الأزمة المالية :

هناك عدة أطراف متداخلة في النزاع المالي بحيث لا تنحصر عن الجيش المالي في مواجهة الحركات الجهادية المسلحة بل تتعداده إلى وجود حركات أخرى داخلية خارجية في الأزمة نذكر:

– المجندون الماليون والنيجريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي.[2]

– المجندون السابقون في تحالف ماي 2006 الذي كان يرأسهم اغ باهانغا.

– حركة أنصار الدين الازوادية التي يعتبر زعيمها الآن: أياد اغ غالي أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل اغ باهانغا ومقتل القائد بركة شيخ – العضو في التحالف الديمقراطي لـ 23 ماي من اجل التغير الذي يمثل لتمرد الطوارق السابق.

– الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجيستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع.

– الجماعات الازوادية المسلحة:جماعة أنصار الدين –Mula –الحركة الوطنية لتحرير الازواد.

– طرف آخر ليس بالمسلح ولم يشارك ميدانيا في النزاع القائم ويتمثل في بعض الأعيان والموظفين الساميين في الإدارة الإقليمية لشمال مالي كالحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال الذي يمثل حوالي 70% من مساحة البلاد المقدرة بـ 2372411 كلم مربع.[3]

أما بالنسبة للأطراف الخارجية فهي :

---

[1] – نفس المرجع.

[2] – بوحنية قوي، **الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورت الامنية في منطقة الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 2012/07/03 ، ص 08.

[3] – نفس المرجع. ص 09.

- تتداخل وتعدد الفواعل المرتبطة بالأزمة في الساحل الإفريقي ونقصد بها الوضع في مالي تلك التي تتمثل في أطراف مؤسساتية وإجرامية وإرهابية :
- دول المجال (الميدان): الجزائر – مالي– النيجر– بوركينا فاسو وموريتانيا.
- الجماعات الإرهابية:القاعدة في المغرب الإسلامي – حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا – كتيبة الملتقون – كتيبة المرقعون بالدماء.
- الجماعات الازوادية المسلحة:جماعة أنصار الدين –Mula –الحركة الوطنية لتحرير الازواد.[1]
- أطراف إقليمية مؤسساتية:الاتحاد الإفريقي –المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الاكواس).
- أطراف خارجية عن المنطقة: فرنسا–الولايات المتحدة الأمريكية– قطر–OW U– هيئة الأمم المتحدة الاتحاد الأوروبي[2].

المبحث الثاني: تأثير الأزمة المالية على استقرار الجزائر

واجهت الجزائر في الفترة الأخيرة ما يمكن وصفه بأكبر خطر يهدد أمنها واستقرارها ، من خلال الأزمة التي تشهدها الجارة الجنوبية مالي على إثر سيطرة الجماعات المسلحة على منطقة الأزواد شمال

[1] صابر رمضان، **أبعد من مالي (أزمة شمال إفريقيا)** .القدس مدارات، العدد 7345. تاريخ الإطلاع: الأربعاء 2013/01/30 على الرابط http/www.echourouk.com

[2] ساحل مخلوف ، **اشكالية الساحل الافريقي المعقدة** ، متوفر على الرابط http://www.manifast.univ.ouargla.dz

البلاد وتعاقب الأحداث التي صاحبتها ، مع التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة ومهاجمة الجماعات المسلحة للقاعدة الغازية في تيقنتورين في إن أميناس جنوي شرق الجزائر[1].

منذ بداية التمرد في مالي بداية التسعينات,كان لهذا التمرد تداعيات إقليمية وتأثيرات جانبية على المنطقة المتاخمة لها ,فلقد أدرك ساسة دول الجوار المالي أن ترك الأمور وعدم الاهتمام بما يجري في المنطقة, من شانه أن يؤثر على الأمن الداخلي لكل بلد, ويزعزع الاستقرار في المنطقة ككل, وما ينجر عنه من أزمات إنسانية وفتح ثغرات عديدة أمام التدخل الخارجي في المنطقة لأسباب عديدة[2].

يشكل النزاع في مالي بالخصوص هاجس حقيقي بالنسبة لدول المنطقة كلها وبالخصوص الجزائر, إبتداء من مالي نفسها مرورا بموريتانيا وإنتهاء بالنيجر والسينغال، ولعل أهم مسالة تجسد ذلك هي مسألة الهوية والأقليات والاثنية الدينية, والتي تشكل خطرا دائما على وحدة واستقرار جميع دول الساحل الإفريقي ودول شمال أفريقيا.

فبالنسبة للجزائر,يطرح النزاع في مالي تحديات بمفهوم الكوارث الإنسانية بسبب تدفق اللاجئين,في تسعينات القرن العشرين يضافون للاجئي الأزمة الليبية و اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف مند الاحتلال المغربي للصحراء الغربية.

كما أن الجزائر لها حدود مع سبع دول كلها تعيش مشاكل وتواجه أوضاعا متوترة . أكثر من 06 آلاف كلم من الحدود كلها ملغمة ، وهو وضع غير عادي لم تعشه الجزائر منذ الإستقلال ، ولأول مرة تواجه أزمتها، وهذه التداعيات لها عدة أوجه ، فهي ذات طابع إنساني بفعل نزوح آلاف الماليين فرارا من الحرب وعسكري بفعل تسرب السلاح[3].

فتأثير تداعيات الازمة في مالي والحرب على الارهاب ذات تداعيات على الجزائر ، لكن مبدئيا إذا اعتبرنا بأن الارهاب ظاهرة دولية ، فلا بد ان يكون هناك دعم وتعاون دولي لمحاربته ، ولا يجب ترك الجزائر التي لها أولويات داخلية هائلة تحمل هذا العبء لوحدها.

---

[1] - علي ع ، **موقف الجزائر من أزمة مالى ثابت ولن يتغير** : وقت الجزائر ، العدد 1291 ، تاريخ الاضطلاع الخميس 2 – 4 -2013 متوفر على الرابط http www wakt djazair com

[2]- نفس المرجع.

[3] - فضيلة دفوس، **تيقنتورين ، عززت الجبهة وقوة التضامن مع الجزائر**، تاريخ الإطلاع الثلاثاء 05 مارس 2013 على الرابط http//www.echaab.net.

رددت الجزائر مرارا أنها لا تشاطر فكرة التدخل العسكرية الاجنبي مثلما رفضته في ليبيا وسوريا وغيرها ، لكن المتجدد في أزمة مالي ان سلطات هذا البلد اتخذت قرارا سياسيا، وطلبت المساعدة من فرنسا، هنا لا يحق للجزائر التدخل في شان داخلي لدولة ذات سيادة مع تجديدها أنها مع وحدة أراضي هذا البلد ووحدة شعبه[1].

التداعيات المحتملة للتدخل العسكري الفرنسي في مالي لا يمكن حصرها داخل مالي فقط بالنظر إلى محيطها الجغرافي و حدودها المترامية مع عدة دول أبرزها الجزائر وموريتانيا , وما قد يؤدي إليه تصاعد الاشتباكات من انعكاسات سياسية وأمنية وإنسانية على هذه الدول , لا تتعلق فقط بمخاطر التعرض للهجمات الانتقامية (كما حدث في الجزائر) ولكنها تتعلق أيضا بتدفق ألاف اللاجئين إليها هربا من القتل والقصف , وبناءا عليه سنقوم بالتعرض لمختلف التداعيات التي خلفها النزاع في مالي على الامن الجزائري على النحو التالي :

أولا : التداعيات الأمنية والعسكرية :

فيما يتعلق بالتداعيات الأمنية والعسكرية لازمة مالي ، على الأمن الجزائري تنبع من الأزمة ومن التدخل الخارجي في مالي مجموعة من التهديدات اللاتماثلية لعل أبرزها انتشار خطر الطوارق , التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة بشتى أشكالها من انتشار السلاح ومختلف عمليات التهريب من مخدرات أو للمواد الغذائية والوقود نبرزها كالآتي :

- **الخوف من تداعيات مشكل طوارق :**

إن حدوث صراع داخل دولة ما يكون مقدمة أو عاملا مساعدا في حدوث صراعات في دولة أخرى أو أكثر, وهو ما يعرف باسم" اثر العدوى[2] " الذي يعبر عن انتقال الصراعات الداخلية إلى دول الجوار وانتشارها عبر الحدود الإقليمية , من خلال تأثيرها في سكان الدول المجاورة، حيث يعد الطوارق احد مكونات المجتمع الجزائري ، إذ ينتشرون بكثرة في كل من الهقار، جانت ، تمنراست ، ادرار

[1] – عبير شليغم. **سياسات الدفاع الوطني بين الإلتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، مداخلة بعنوان : رهانات الدفاع الوطني في بيئة التهديدات المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014،ص11.

[2] – نفس المرجع ،ص 11.

وبالتالي فان أي إثارة خطا ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ، ومناطق الساحل الإفريقي من شانه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر، خصوصا وان أقليات الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة عموما وفي الجزائر خصوصا، أي ما يعرف بنظرية الدومينو، الراجع للقرب الجغرافي والعرقي وحتى الديني .[1]

بالرغم من أن طوارق الجزائر يتمتعون باستقرار وأمن كبيرين في شتى المجالات، وذلك مرده العلاقات الجيدة بينهم وبين النظام السياسي الجزائري، على نقيض باقي الدول المنتشر فيها الطوارق وعلى رأسهم إلى النيجر , مما يعانون تهميش وإقصاء في كليهما , إلا أن هذا لا يمنع إمكانية حدوث انتشار عدوى[2].

- **مشكل الإرهاب:**

عرفت الحدود الجزائرية مع دول الجوار انفلاتا أمنيا خطيرا حيث تنامت ظاهرة الإرهاب العابر للدول وأصبحت المنطقة بأكملها تعاني من عدم استقرار خطير أصبح يهدد كيان الدول في ذاتها وأصبحت هذه الأخيرة معرضة للتقسيم لتصبح إمارات أو دويلات تحكمها جماعات متطرفة وتفرض فيها قوانينها.

بدءا بمالي حيث سيطرت جماعات مسلحة على شمالها وأقامت نظامها وغنمت الكثير من الأسلحة الحكومية وأصبحت قوة لا يستهان بها مما أدى إلى تدخل دولي تحت قيادة فرنسية ، وعمت فوضى عارمة في هذه الدولة وهاجر أكثر من نصف سكانها وأصبحوا كلاجئين في الجزائر ودول مجاورة.

أما في ليبيا فمع سقوط نظام العقيد القذافي أصبحت دولة فاشلة وسيطرت ميليشيات مسلحة على مناطق كبيرة في إقليم الدولة وأصبحت ليبيا دون حكومة مركزية بل مقسمة بين جماعات مسلحة متطرفة وجماعات قبلية تتبع نظام القبيلة وتمتلك هذه الجماعات أسلحة خطيرة ومتطورة ووصل الأمر إلى حد السيطرة على 11 طائرة مدنية في مطار طرابلس الدولي وبالتالي تفاقم خطر هذه الجماعات التي قد

[1] – نفس المرجع، ص12.

[2] – عبير شليغم. **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، مداخلة بعنوان : رهانات الدفاع الوطني في بيئة التهديدات المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص11.

تستعمل هده الطائرات في عمليات تفجيرية ، ومع بروز تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية قد تتحول ليبيا إلى قاعدة لهذا التنظيم[1].

ثانيا: التداعيات الإجتماعية :

عانت الجزائر بدورها العديد من التداعيات الاجتماعية جراء التمركز الازموي في مالي ومنطقة الساحل يهدد الأمن القومي الجزائري من عودة الضربات الإرهابية في مالي لسنة 2012 وقد برز بشكل كبير من خلال الأعداد الهائلة من اللاجئين الماليين للحدود الجنوبية الجزائرية، وما ترتب عن هذا لأخير،اللاجئين من ضرورة إيوائهم وتوفير مخيمات وكذا توفير الماء والدواء ....، إلا أنهم عملوا على إنتقال بعض الأمراض لدى المواطنين الجزائريين وسنوضح ذلك على النحو التالي[2]:

•مشكلة اللاجئين في الجزائر:

بدأت الحرب المعلنة في شمال مالي ضد جيوب ومعاقل الجماعات المسلحة الإرهابية تلقي بجحيم مشاكلها ومتاعبها على المناطق الحدودية الجزائرية ما نتج عنه تدفق موجات اللاجئين الفارين من الحرب جراء غلق الحدود الجزائرية، والذي حوّل **برج باجي مختار** قبلة للاجئين نتج عن ذلك حدوث كارثة إجتماعية، فقرابة 09 % من السكان في البطالة، بينما يجمع أغلب سكان **تيمياوين** على أن الوضع الأمني بمنطقتهم يزداد خطورة، والتغطية الأمنية للحدود هشة للغاية، لأن الإجراءات المعتمدة غير كافية ويتوقعون تدفق موجات أكبر من اللاجئين، إذْ قدر عدد اللاجئين المتواجدين حاليا في الجزائر 25000 لاجئ، وينتظر أن يصل في حالة فتح الحدود إلى 500000 لاجئ، الذي بدوره سيشكل ضعفا كبيرا على الجزائر.

•إنتشار الأمراض والأوبئة:

[1] – سعيد خويلدي، **سياسيات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014، ص 4 .

[2] – عبير شليغم، نفس المرجع، ص14.

تحوّل الصحراء الجزائرية لحد فاصل تنتقل فيه مختلف الأمراض المعدية أو ما يعرف بالقنبلة الموقوتة الإنفجار كالأمراض الجنسية المعدية بسبب الدعارة–كمرض نقص المناعة(مرض السيدا) والقادمة أساسا من أعماق القارة، حيث أصبحت إفريقيا تمثل أعلى النسب العالمية لحاملي هذا المرض والأمراض الأخرى الفتاكة كالطاعون والكوليرا، وهذا راجع لدخول المزيد من مواطني الدول الإفريقية المجاورة للجزائر على رأسها مالي، النيجر، السنيغال دون الخضوع لأي رقابة طبية بهدف علاجهم أو عزلهم وإعادتهم لبلدانهم الأصلية[1].

بالإضافة للأمراض السابقة فقد شهدت قرية **تونـدرة**[i] الواقعة على بعد حوالي 88 كلم عن بلدية تين زاوتين الحدودية التابعة لولاية تمنراست إصابة بمرض غريب، إذْ تشير الإحصاءات إلى 70 حالة مصابة بهذا المرض الغريب الذي يشبه الحمى، مسجلين بذلك 8 وفيات أغلبها من الأطفال، بينهم إمرأة تبلغ من العمر 70 سنة، فتم انتقاله عن طريق العائلات النازحة من مالي.

خلاصة الفصل :

[1] – عبير شليغم، نفس المرجع،ص ص 15–16.

تعتبر الأزمة المالية من القضايا المعقدة والتي تتسم بالتشابك وخاصة مع تعدد الأطراف المالية والأسباب الخفية والمعلنة المتسببة في هشاشة النظام ومؤسساته، فالأزمة المالية أزمة متجددة من التسعينات إلى غاية الوقت الحالي فإن هذه الأزمة إن لم تحل فستترك جوانب خفية وأثارا ذو صدا قريب لدول المجاورة فبوجود أطراف وسيطة تساهم في حل الأزمة ستقلل من حدة هذا النزاع.

الفصل الثالث:

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع المالي

منذ بداية الأزمة ووعيا بأخطارها سارعت الجزائر إلى احتواء الأزمة من خلال دورها الناشط في المال الدبلوماسي وذلك بالاعتماد على العديد من مقوماتها.

المبحث الأول: مقومات الدور الجزائري

تعتمد الجزائر عن دورها في مالي بصفة خاصة وفي منطقة الساحل بصفة عامة على العديد من المقومات أهمها:

أولا: الموقع الجغرافي:

تركز معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والسياسي.ولعل "نابليون بونابارت" قد أصاب كبد الحقيقة عندما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم و تدير سياسة الأمم. ومن هذا المنطلق فإن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية بالنسبة لواشنطن تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها الجزائر على مستويات إقليمية فالجزائر تتوسط المغرب العربي، وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبية الشرقي والغربي، و من الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو أمنيا في هذه المنطقة دون مشاركتها [1].

من جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ، كما جعلت منها الجغرافيا، رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية .يتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر، عبر اسبانيا وايطاليا حيث أنه لدى الجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وسيلتقي بعضها مع خطوط الأنابيب المقترحة لنقل الغاز من إيران إلى أوروبا، الخط الأول طوله 670 ميلا وينقل نحو 2.32 مليار قدم مكعبة يوميا عبر البحر المتوسط وتونس إلى ايطاليا، وقد اكتمل بناء الخط في عام 1983، وتضاعفت سعته عام 1994، فضلا عن توسعات مستقبلية ليتمكن من ضخ 48 مليار قدم مكعبة يوميا .أما الخط الآخر وهو المقرر له أن يبدأ العمل في عام 2007، حيث بدأ العمل فيه في جويلية 2001 وبتكلفة 1.3 مليار دولار، وبطول 120 ميلا من الجزائر إلى اسبانيا فالجزائر كما سبق ذكره تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع إستراتيجية متعددة الأبعاد البعد المغاربي – البعد المتوسطي – البعد

[1] – .....، **الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية للجزائر بالنسبة لأمريكا والغرب** ، متاح على الرابط : http://lahodod.blogspot.com/2010/08/blog-post_7475.html

الإفريقي ، وهذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر ومكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001[1] ، ضف إلى ذلك طبيعة انكشافها الأمني ضمن عمقها الجنوبي ، خصوصا الحدود مع دولة مالي – والتي تعرف فشلا دولاتيا وانهيارا متكامل الأبعاد – الأمر الذي ينعكس على الواقع الأمني الجزائري .. ما يجعلها تعمل جاهدة لتحسين علاقات الجوار وتعزيز العمليات الأمنية على هذا النطاق[2].

ثانيا:علاقة حسن الجوار مع دولة مالي:

إن موقع الجزائر الهام وتجاورها مع دولة مالي والنيجر ومبادئ سياسيتها الخارجية دفعتها إلى تبني سياسة حسن الجوار الايجابي[3].

- **اتفاقية الحدود العملية " لدول الميدان"**

في ظل تفعيل مشروع أمن إقليمي جماعي، فقد عقدت عدّة اجتماعات تحضيرية وتشاورية جمعت وزراء خارجية دول الميدان (الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر)، في الفترة الممتدة بين 2008– 2010 ، وخلال الاجتماع الذي انعقد في تمنا رست يومي :12 و 13 أوت 2009 ، تمّ إنشاء لجنة الأركان العمليّاتية المشتركة المتمخضة عن" خطة تمنراست وتضمّ كل من: الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر ومقرّها بتمنراست (جنوب الجزائر)، تلاه الاجتماع غير العادي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة في 16 سبتمبر . 2010 وانعقد هذا الاجتماع المندرج في إطار تقييم الوضع الأمني بمنطقة الساحل الصحراوي، طبقا للإجراءات التي تم اتخاذها من طرف لجنة الأركان العملياتية المشتركة [4].

وقد دخلت هذه اللجنة حيز التنفيذ في أفريل 2010، أما في 2011، فقد أصبحت تسمى بـ: "دول الميدان"، إلا أن المجموعة عرفت توسعا في نطاقها ليشمل بالإضافة إلى الدول الأربع كل من ليبيا وتشاد

[1] – سفيان منصوري ، **مرجع سابق** ، ص 109 .

[2]– نفس المرجع السابق .

[3]– عادل نبهان، **جماعات الطوارق.. أزمات متعددة وهوية واحدة** ، متاح على الرابط : http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id

[4] عبير شليغم ، نفس المرجع ، ص 21.

وبوركينا فاسو، ويرى العديد من المحللين أنّ قرار إنشاء القيادة الجديدة المشتركة رسالة موجّهة إلى المجتمع الدولي تعبر فيها الدول المعنية، وبالخصوص الجزائر، عن رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة سيما منها النوايا الفرنسية والأمريكية، وبذلك فإنّ هذا القرار سيضع الدول المعنية أمام الواقع لتتحمل مسؤولياتها الأمنية بنفسها دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي أو الفرنسي.

أما الهدف من إنشاء هذه اللّجنة فيتمثل في القيام بعمليات مشتركة للتنسيق ألاستخباراتي ، والمعلوماتي وحتى العسكري لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظَّمة وتهريب السلاح، وكذلك تسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لم ا رقبة تحركات المجموعات الإرهابية .فضلا عن ذلك، فهي تتكون من خلايا هي :الخلية العملياتية، خلية الإشارة، الخلية المكلفة باللوجستيك، خلية الإستعلامات[1].

وفي آخر اجتماع دوري لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة يومي العاشر والحادي عشر من شهر جويلية 2012 بنواكشوط، اتخذ القادة المجتمعون لتحديد طريقة التعامل مع الوضع في شمال مالي مختلف الإجراءات الضرورية لدعم القدرات العملياتية لهذه اللجنة في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة والحد من امتداد الجريمة المنظمة في الفضاء المشترك للدول الأعضاء .

ثالثا: دورها التقليدي في حل أزمة الطوارق :

إن دور الجزائر في حل أزمة مالي يرتكز دور التقليدي الذي مارسته الجزائر منذ بداية هذي الأزمة حيث يعود ذلك إلى أول اتفاق شاركت الجزائر في وهو:

- **إتفاقية تمنراست الأولى:**

رأى الرئيس موسى تراورى أن مشكلة الطوارق بدأت تزيد أكثر من اللازم فوضعها فى اولوياته ، حيث أن الوضع الداخلي في مالي لا يحتمل النداءات الدولية التي ضغطت عليه أضف لذلك أن الثوار يكبدون الجيش المزيد من الخسائر وازدادت ظاهرة الهروب من الجيش ، وتم اجتماع بين الحكومة المالية والجبهة الشعبية لتحرير أزواد بتمنراست فى جنوب الجزائر بحضور جزائرى قوى ، وتم توقيع الاتفاقية التي نصت على[2]:

[1] – عبير شليغم ، نفس المرجع ، ص 21.

[2]– عادل نبهان ، المرجع السابق .

- وقف الهجمات من الطرفين.
- سحب القوات حكومية المالية من منطقتي " تمبكتو ، كيدال " والعمل على منح المنطقتين حكما ذاتيا بالإضافة لتخصيص جزء من الدخل لتنمية هاتين المنطقتين.

ولكن تلك الاتفاقية لم تأخذ بجدية كافية من قبل الحكومة المالية حيث أن السلطات امتنعت عن نشر بنود الاتفاقية فى الجريدة الرسمية ، بالإضافة لدور المعارضة فى تأليب السكان على الرئيس ، وبعد انقلاب قائد الجيش " تومانى تروى " والاطاحة بتراورى فى 16 مارس 1991 وألغى تروى الاتفاقية وعادت مجدداً الاشتباكات كما ذكرناها من قبل، فرغم فشل اتفاق تمنراست لم تتوالى الجزائر في استمرار دورها لإيجاد حل للأزمة، وكان ذلك في إتفاق تمنراست الثاني.

- **اتفاقية تمنراست الثانية :**

استمرت الموجهات والتصعيد العسكرى بين الطوارق والجيش المالى وكذلك معه الحركة القومية والتى ساندتها الحكومة المالية ، واستمرت عملية النزوح وتدهور الأحوال فى البلاد ، إلا أن جاءت أول انتخابات رسمية فى مالى وجاءت بالرئيس عمر كونارى ، والذى اتخذ قرار انهاء الحرب وعقد اتفاقية تمنراست الثانية ،واشترط الرئيس كونارى على الطوارق التخلى عن فكرة الاستقلال عن البلاد وعبر عن استعداده لحل أى مشكلة فى إطار الوحدة الوطنية.

وتم توقيع الاتفاقية فى 11 أبريل 1992 وسميت بالمعاهد الوطنية ، ونصت الاتفاقية على[1]:

- يحصل اقليم الشمال على استقلال ذاتى محدود (اللامركزية) في إدارة شئونه.
- تخصيص جزء من الميزانية المالية التنموية للرفع من مستوى المعيشة فى هذه الأقاليم .
- يتم إنشاء مكتب فى باماكو تحت إسم " مكتب شئون الشمال لتقديم الاقتراحات الازمة " لحل معضلات المنطقة.
- إدماج عدد من المقاتلين الطوارق فى الجيش المالى وإدماج البقية فى الحياة المدنية .

الثورة الثالثة : ماي 2006 :

كان لتناقض الموقف بين الرئيس المالى وبين الأحزاب وقادة الجيش أضف الى ذلك التهميش والمعاناة التى عاناها الطوارقيون الذين لم يقبلوا بالاتفاق ، الأثر الكبير فى تأجيج حدة التوتر بين

[1]- نفس المرجع السابق .

الطرفين ، ووجد قادة ثورة التسعينات أنفسهم في موقف حرج تجاه سكان المنطقة الذين اتهموهم ببيع ثورتهم مقابل وظائف حكومية. وهو ما حمل فصيل مسلح من الطوارق على الفرار من الجيش وإعلان ثورة جديدة هي الثالثة في 23 ماي 2006 ،

وتوجت الجهود الدبلوماسية في إقناع فرقاء مالي بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد، وجاء في هذه الاتفاقية مجموعة من النقاط أهمها:

- منح أقاليم الشمال حيث الغالبية الطارقية لا نظاما لا مركزيا يمكنهم من تسيير شؤونهم المحلية.
- تحقيق مجلس محلي مؤقت للتنسيق والمتابعة داخل المنطقة.
- اعتراف الطوارق بالوحدة الترابية لدولة مالي.

- برتوكول: 20 فيفري 2007: وقع بالجزائر وهو يضم ثلاث وثائق تخص:
- الإجراءات التي نصت عليها اتفاقية السلام ولم تطبق.
- جدول زمني يحدد أجال إلغاء 3000 عنصر من التحالف وتجريدهم من اسلحتهم
- اجتماع 2008 : هذا الاجتماع مهد إلى طريق اجتماع جويلية وهو اجتماع في العاصمة الجزائرية في "جنان الميثاق" وجاء لخلق أجواء الثقة بين الجانبين بعد الأجواء المشحونة بالغضب.[1]

اجتماع 2010: يجمع بين مسؤولين حكومة الجزائر واجتماع التحالف وهذا بدعوة من مالي وجاء فيه الانتقال إلى مرحلة جديدة من السلام.

رابعا : تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب:

للجزائر دوراً في مكافحة الإرهاب مما أهلها للعب دور في منطقة الساحل وفي منطقة مالي بتزكية دولية ومحلية فمن أهم القضايا التي تعتبر من أولويات الدبلوماسية الجزائرية قضية الإرهاب، فهي تدعو

[1]– ليلي قارة، نفس المرجع، ص 85.

المجتمع الدولي إلى خطورة ظاهرة الإرهاب وارتباطاته مع الجماعات الإجرامية والى ضرورة التعاون الدولي لمواجهة الظاهرة[2].

كما أكدت الدبلوماسية الجزائرية دائما على رفضها القاطع للتدخل الأجنبي تحت مسمى مكافحة الإرهاب، وذلك لما لها من خبرة منذ 1993 في هذا المجال ، وعلى أن أساس مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي يخص دول الساحل وحدها وهي المعنية بإيجاد حلول، مع إمكانية العمل مع الدول الأجنبية والفواعل الدبلوماسية الأخرى في إطار التشاور والشراكة[3].

وفي ذات السياق أكدت الجزائر على استقلالية المنطقة وسيادتها في إيجاد التدابير اللازمة التي تضمن تحقيق أمنها، بعيدا عن أشكال التدخل الأجنبي، وقد تردد هذا الكلام على لسان قائد الأركان الفريق " قايد صالح " في إطار اجتماع لجنة الأركان العمليات المشتركة لدول الميدان المنعقدة في 20 نوفمبر 2011 : " أن الموقف الذي تم اعتماده لتكفل بانشغالاته الأمنية وتهيئة الظروف الملائمة لتدعيم جهود التنمية بالمنطقة بعيدا عن كل أشكال التدخل الجانبي مهما كانت أسبابه ومبرراته".[2]

المبحث الثاني : ممارسة الدور الجزائري لحل الازمة المالية

[2] – طاهر خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر** 1962 –1982 : بين التصور الاديولوجي والممارسة السياسية ، (ج1) الجزائر ، دار هومة ،2007 ص105.

[3] – نفس المرجع.

[2] – مهدي مريم، **الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الدبلوماسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013، ص 75.

يظهر الدور الجزائري في حل الأزمة من خلال مبدأ تكريس سياسة عدم الإقصاء للأطراف الأساسية في الأزمة مع التفريق بين حركات سياسية وحركات إرهابية فقد مرة الدور الجزائري في الوساطة وحل الأزمة بالمراحل الآتية:

أولا : أحداث الجولة الأولى من الحوار :

في 16 جويلية 2014 الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الحوار المالي من اجل تسوية الأمن في شمال جمهورية مالي يعقد بالجزائر العاصمة بمشاركة الجزائر ومالي والنيجر وبوركينا فاسو والتشاد وموريتانيا والاتحاد الإفريقي والمجموعة الإفريقية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي[1].

وفي 16 جويلية 2014 : البلدان المجاورة لمالي (موريتانيا والتشاد وبوركينا فاسو والنيجر) تدعو بالجزائر العاصمة الحكومة والحركات المسلحة لشمال مالي إلى اغتنام فرصة إطلاق المرحلة الأولية للحوار المالي الشامل من أجل تسوية سلمية وسياسية للأزمة في هذا البلد.

ليتم في 24 جويلية 2014: توقيع المشاركين في الحوار المالي على خارطة طريق من اجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر و وثيقة تتعلق بوقف الإقتتال[2] .

ثانيا: الجولة الثانية:

بدأت بالجزائر الجولة الثانية لمفاوضات السلام في شمال مالي بين الحكومة المالية المركزية وقادة ستة حركات ازوادية ، حيث تجرى المفاوضات برعاية جزائرية وبحضور ملاحظين يمثلون هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية للدول غرب إفريقيا، ويقود الوفد الحكومي لمالي في المفاوضات وزير الشؤون الخارجية والاندماج والتعاون الدولي المالي"عبد لاوي أيوب" إضافة إلى قادة ست حركات أزاودية هي حركات الائتلاف الشعبي من أجل أزوواد وتنسيقية الحركات " والجبهات القومية " والحركات الوطنية لتحرير أزواد" والمجلس الأعلى لتوعية الأزواد والحركة العربية للأزواد[3].

[1] – **الحوار المالي الشامل : تسلسل الأحداث** ، متاح على الرابط : http://www.aps.dz/ar/algerie/15989 .

[2] – نفس المرجع .

[3] – نفس المرجع.

وعلى طاولة المفاوضات في الجولة الثانية ثلاث نقاط تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية والحكومة المالية بشأن الوحدة الترابية لمالي، ومشاركة التوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية ، ومكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي[1].

وقال وزير الشؤون الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة " عشية بدأ الجولة الثانية من المفاوضات أن المفاوضات على الطريق الصحيح وجلسة المشاورات التمهيدية لانطلاق المفاوضات بين الوفود المالية كانت إطارا مشجعا لتبادل أطراف الحديث حول تنظيم أعمال المرحلة الثانية من الحوار المالي ، وأكد لعمامرة أن " التجارب داخل مالي وعلى الساحة الدولية مع ما أتيح في المرحلة الأولى من المفاوضات " كان إيجابيا بكل المقاييس"

حيث نجحت الجزائر في الوساطة لتنفيذ صفقة تبادل للأسرى بين الحركات الأزوادية المتمركزة في شمال مالي، والحكومة المركزية في باماكو، أطلق بموجبها حركات الشمال سراح 45 شخص بين مدنيين وعسكريين تابعين للحكومة المالية مقابل تحرير 42 من عناصر الحكومة الأزوادية ، وفي يوليو الماضي تم التوقيع على اتفاقية للتفاهم على اتفاق السلام الأول بين الحكومة المالية وثلاث حركات هي الحركة العربية للازواد والتنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة ، تضمنت أرضية تفاهم أولية تهدف إلى إيجاد حل نهائي للأزمة المالية ، وجدوا من خلالها تأكيدهم على " الإحترام التام" سلامة التربية والوحدة الوطنية المالية.[2]

هذا ووقعت الحكومة المالية وثلاث حركات أخرى هي الحركة الوطنية لتطوير الأزواد على " إعلان الجزائر" تضمن الالتزام بتعزيز حركية التهدئة الجارية ومباشرة حوار شامل بين الماليين.

ثالثا: الجولة الثالثة:

احتضنت الجزائر شهر نوفمبر 2012 جولة جديدة من المفاوضات المالية بعد أن حضيت المسودة الجزائرية لاتفاق السلام التي طرحت كوثيقة تفاوض أساسية بين الطرفين بموافقة الحكومة المالية

[1] – سيدي عمر بن شخته، نفس المرجع.

[2] – نفس المرجع.

وممثلي الجماعات السياسية العسكرية في منطقة شمال مالي أين تضمنت الوثيقة التي أعتمدت كقاعدة متينة للحوار جملة من التدابير التي من شأنها وضع حد للنزاع في مالي، في إطار الوحدة الترابية وكذا إجراءات استعجاليه تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشمال مالي، ومسألة مكافحة الإرهاب والعدالة والمصالحة بين الماليين، حيث تم إعداد الوثيقة استنادا إلى المقترحات التي قدمتها الأطراف خلال مرحلة المفاوضات التي جرت في شهر سبتمبر 2014 في إطار مجموعات التفاوض الموضوعاتية الأربعة المتعلقة بالمسائل السياسية والمؤسساتية والدفاع عن الأمن والتنتمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية ، وتأخذ الوثيقة بعين الاعتبار الانشغالات التي عبر عنها المجتمع المدني وكذا ممثلي الجماعات لمالي سابقا...، هذا وكان وزير الخارجية رمضان لعمامرة قد أعلن لدى افتتاح مشاورات الجولة الثانية بأن الجهات التي ترعى الحوار قدمت مشروعا تمهيديا لوثيقة متعلقة باتفاق سلام لتسوية الأزمة في مالي، مشيرا إلى أن هذه الوثيقة تمخضت عن سلسلة مفاوضات يمكن إعتبارها مشروع اتفاق تمهيدي للسلم الشامل والنهائي[1].

أين أكدت وزارة الشؤون الخارجية في بيان لها أن الأطراف المعنية أشادت في تعليق لها الأولية بطريق الوساطة على نوعية الوثيقة المقدمة ووافقت عليها كقاعدة متينة لإعداد اتفاق سلام الأمر الذي يشكل في حد ذاته تقدما معتبرا في مسار تحقيق الأمن والسلم في مالي، وأضاف المصدر أن الوساطة قدمت للأطراف وثيقة تفاوض تضم عناصر اتفاق سلام كحل وسط متبكر مقارنة مع كل ما تم التفاوض بشانه سابقا، وقد اتضح أن الأطراف اتفقت على تعميق بحت الاقتراحات التي تلقتها لتقديم مساهماتها طبقا للرزنامة العمل المتضمنة مواصلة المسار في منتصف نوفمبر حسب الترتيبات المسطرة وأشار رئيس الدبلوماسية الجزائرية " أن الوثيقة شاملة وسيتم إثراؤها بفضل مساهمات الأطراف مضيفا إلى أنها تحمل الجديد مقارنة بكل ما تم التفاوض بشأنه سابقا وأوضح لعمامرة أن " الجزائر لن تدخر أدنى جهد عندما يتطلب الأمر التوصل إلى حلول سلمية[2] ، وقد ساهمت في كل مراحل هذه الأزمة المتجددة من أجل فتح آفاق جديدة للسلم والرفاهية والحرية والكرامة للشعب المالي" من جهته قال وزير الخارجية المالي في تصريحات سابقة أن مسودة الاتفاقية المطروحة للنقاش " لم تتحدد إطلاقا من مطلب الفيدرالية أو تقسيم مالي" وقال في تصريحات لوسائل الإعلام المالية " إن الاتفاقية لا تتجاوز الخطوط

[1] – عربي بومدين ، **أزمة شمال مالي ، المقاربة الجزائرية** ، تاريخ وساعة الاضطلاع: 27-10 -2012 ،المتاح على الرابط http www alhiwar org

[2] – نفس المرجع.

الحمراء التي وضعتها باماكو منذ بداية المفاوضات ويتعلق الأمر بالوحدة الترابية لدولة مالي وسيادتها الكاملة على كافة تراب مالي والطابع الجمهوري واللائكي للدولة موضحا أن الأطراف التي تؤدي دور الوساطة رفضت إدراج مطلب الحكم الذاتي أو تأسيس نظام فدرالي.

كما رفض الوسطاء إدراج مطلب يتعلق تشكيل جيش موازي للجيش النظامي يتولى مسؤولية حماية إقليم ازواد، مشيرا إلى أن الوثيقة تعرض على الأطراف المشاركة لإبداء ملاحظاتها وتقديم اقتراحاتها قبل الاجتماع مجددا بالجزائر لمناقشة كل التقارير خلال شهر نوفمبر بالجزائر[1].

رابعا : الجولة الأخيرة

وقعت في الجزائر أطراف الأزمة في مالي، بالأحرف الأولى*، على اتفاق السلام والمصالحة، برعاية الجزائر والأمم المتحدة، بعد خمس جولات، بدأت في شهر جويلية من العام الماضي 2014. ووقع الاتفاق ممثلو حكومة باماكو، وقادة التنظيمات السياسية المسلحة المعارضة للحكومة، شمالي مالي، بالإضافة إلى فريق الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر، وممثل الأمم المتحدة. وحضر مراسم التوقيع ممثلا الحكومتين الأمريكية والفرنسية والحركات السياسية المسلحة المعنية بالاتفاق ست، وهي: "الحركة العربية للأزواد"، و"التنسيقية من أجل شعب الأزواد"، و"تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة" و"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" و"المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد"، و"الحركة العربية للأزواد" التي انشقت عن الحركة الأم وقال وزير الخارجية الجزائري، رمطان لعمامرة، إن "الوثيقة الموقعة بين أطراف النزاع في مالي تعدّ ثمرة مفاوضات طويلة ومكثفة، بعد خمس جولات من الحوار الذي أطلق منذ جويلية 2014 في الجزائر العاصمة. وتتضمن اتفاق سلام شامل ومستدام يضمن حلا نهائيا للأزمة التي تهز شمال مالي" وفضلت ثلاث من الحركات الأزوادية، من أصل الحركات الست المتنازعة من حكومة باماكو، أن يوقّعَ الاتفاق "بالأحرف الأولى"، بمعنى أن يكون مبدئيا بانتظار التوقيع النهائي، ريثما تعود إلى موطنها للتشاور مع قواعدها المحلية[2].

خلاصة الفصل :

إن اهتمام الجزائر بما يجري في المنطقة راجع لكون هذه الأخيرة أصبحت تشكل مجال استقطاب قوي خارجيا ، ومجالا لعمل قوى إقليمية وذلك نظرا لما تتميز به المنطقة من ثروات فوق الأرض وتحتها لذا كان لزاما على الجزائر أن تعمل جاهدة لإيجاد حلول لمختلف المشاكل الأمنية في هذه المنطقة تفاديا

[1]– نفس المرجع.

[2] – نفس المرجع.

لأي تهديد للأمن القومي الجزائري, كما تسعى جاهدة لقطع الطريق ضد اي تدخل اجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب.

وبناءا على عدة اعتبارات ونظرا للعديد من الأسباب، والتي من بينها سالفة الذكر تأتي محاولات حل النزاع في مالي بمبادرة الدبلوماسية الجزائرية من خلال ما يعرف بالوساطة.

والجزائر لحد الآن تبذل جهودا دبلوماسية كبيرة على كافة المستويات لاحتواء النزاع المتفجر من حين لأخر ولعل التحرك الدبلوماسي الجزائري في المنطقة بدأت تظهر تجلياته مع تجدد التوتر في بداية التسعينات.

الفصل الرابع:

الفصل الرابع : التحديات التي تواجه الدور الجزائر في حل النزاع المالي

تشكل إفريقيا العمق الاستراتيجي للجزائر وهي تشهد عدة نزاعات داخلية لذلك يمكن للجزائر أن تلعب دورا في تسوية وحل هذه النزاعات وان تكون عامل لتهدئة وتوحيد وتفاهم بين جميع الأطرف

انطلاقا من هذه الرؤية وحفاظا على أمنها فقامت الجزائر لمواجهة التحديات تقف في طريقها دائما بدور الوسيط في تسوية النزاعات .

المبحث الأول: عراقيل تتعلق بتعقد الأزمة المالية

إن الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد ، والبعد السياسي يتمثل في أزمة بناء الدولة سواء في مالي أو موريتانيا أو النيجر أو حتى تشاد إذ تعيش ضعف وهشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية وهي الصفة المشتركة بين جميع الأنظمة السياسية ، ثم هناك البعد التاريخي حيث أن تشكل الدولة الوطنية في هذه المنطقة يعد الكثير من الهويات أو الأقليات والتي لم تندمج في نظام الدولة كما لم تستفد من التنمية كما أن تطور النزاع في مالي لا يمكن فصله عن تطور إشكالية السلام والأمن في إفريقيا ففي هذا السياق يذهب الدبلوماسي الجزائري سعيد جين محافظ الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن في محاضرة له بالمدرسة العليا أمام إطارات وضباط الجيش من مختلف المدارس العسكرية إلى تقسيم تطور مسالة الأمن في إفريقيا إلى مرحلتين , المرحلة الأولى تمتد من استقلال الدول الإفريقية حتى نهاية الثمانينات مع تصدع المعسكر الاشتراكي أين تميزت هذه المرحلة بإعطاء الأولوية لمسالة بناء الدولة والتنمية كشرطين أساسيين للتطور الاجتماعي والأمن والاستقرار لكن هشاشة الدول في هذه المرحلة نتج عنها نزاعات حدودية بين الدول وكذا نزاعات مسلحة داخلية تعد من مخلفات الإرث الاستعماري [1].

أما المرحلة الثانية فتبدأ من انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الثنائية القطبية التي أدت إلى الانفتاح السياسي والاقتصادي والإعلامي فكان من نتائجه بروز التناقضات السياسية والدينية والاثنية فقد شهدت 1990 اول صدام حقيق بين قبائل الطوارق والجيش النظامي المالي ومن ثمة فان التراكمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع فشل الدولة والعولمة وانفتاح الحدود[2]، ضاعفت من أزمة الدولة المالية على مختلف المستويات، فقد استفادة من هذا الوضع للعديد من الشبكات الإرهابية والقوى الداخلية.

أولا: مشكلة أقلية الطوارق:

اعتبرت منطقة انتشار الأقلية الطارقية minorité targuie من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية امنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم واعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي

[1] – سعيد هادف ،**الدبلوماسية الجزائرية بين البروبغندا والواقع** , متوفر على الرابط http://www.france24.com بتاريخ : 2015/04/19

[2] – سفيان منصوري ، نفس المرجع ،ص116.

الجزائي ، بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى[1].

كما امتازت الأقلية الطارقية الكائنة بالجنوب الجزائري بالهدوء والاستقرار نتيجة للعلاقات الجيدة التي تربطها بالنظام السياسي الجزائري خلاف لما تعرضت له الأقلية الطارقية الكائنة بمالي والنيجر إلى الإقصاء والتهميش من طرف حكومتها. نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الازواد تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومة المركزية بمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضد تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر وفضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة، مخدرات)، التي افرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق استراتيجي انكفاء وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية[2] ،إن أزمة الطوارق مزالة مستمرة ويمكن القول أنها أرهقت الدبلوماسية الجزائية دون الوصول إلى وضع حل لها حيث نلاحظ صعوبة توقيع الاتفاق الأخير.

ثانيا : ضعف المشاريع التنموية وقوة الجماعات الإرهابية

إن بلدان الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى التي تضم كل من مالي والنيجر وتشاد والسودان لا تمتلك قوات عسكرية لخوض الحرب ضد التنظيمات الإرهابية مثل الجيش الجزائري الذي يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال.

كما تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ امني حيث يوجد في تلك الأقاليم ما يستدعي حضور أي حكومة واغلب الأهالي يحتكمون إلى الأعراف الاجتماعية التي كانت مساندة من قبل الاستعمار، وان احتاجوا إلى تدخل الحكومة فهم من سيذهب إليها في بعض مراكزها المتواضعة[3].

كما تلجأ جماعات الجريمة المنظمة إلى جانب قوة الجماعات إلى اعتماد استراتيجيات الإرهاب والعنف فإنها تقوم بذلك كوسيلة للحصول على أرباح أو لحماية نفسها وبالمثل فان الجماعة الإرهابية تلجأ

[1]– نفس المرجع ،ص117.

[2] – نفس المرجع .

[3] نفس المرجع .

إلى إستراتيجية الجريمة المنظمة كوسيلة للوصول إلى القوة أو التمويل أنشطتها[1] ، وهذا ما يصعب من الدور السياسي وللدول الأطراف إذ يجب تكاثف الجهود السياسية والعسكرية والاقتصادية لحل أزمة الساحل وليس مالي فقط.

المبحث الثاني : عراقيل تتعلق بدور القوى الكبرى

إن أهمية منطقة الساحل أدى إلى صراع دولي تقوده كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة وهو صراع يرتبط بمصالحها ويحد ويهمش الدور الجزائري.

أولا: الدور الفرنسي في الأزمة المالية:

تسعى معظم القوى الكبرى إلى تحقيق رهانين أساسين في منطقة الساحل الإفريقي، فالأول في الرهان الجيوساسي géopolitique إذ أن معظم الدول الكبرى تريد الاستحواذ على الموارد الإستراتيجية الكائنة بمنطقة الساحل الإفريقي، فاغلب هذه القوى تمتلك مخزونات معتبرة من الموارد الطاقوية، إلا انه يتم الاحتفاظ بها تحسبا من الوقوع في الأزمات الاقتصادية.

أما الرهان الثاني فهو الجيو أمني géo sécuritaire حيث أن طبيعة التهديدات المنبعثة من مجال صحراوي تعتبر على أنها تحدي كبير يحتاج أمنهم الوطني[2].

كما يشكل التدخل الفرنسي في شمال مالي مأزق للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل، والتي ظلت تمارس إستراتيجية الحذر وأبعاد التأثيرات بالرغم من الإستراتيجية الحذرة stratégie de prudence لم تفلح في منع تداعيات التدخل الفرنسي في مالي، إذ دفعت الجزائر ثمنا سريعا عبر أزمة احتجاز الرهائن.

إن فرنسا بتدخلها الأمني والسياسي في مالي تحاول أبعاد الجزائر عن دور فاعل ايجابي وفي نفس الوقت تحاول توظيف الجزائر بما يخدم مصالحها بالضغط على بعض الأطراف في مالي وبعض الدول الإفريقية لتوجيه الدور الجزائري.

ثانيا : الدور الأمريكي في الأزمة المالية:

---

[1] سفيان منصوري ، نفس المرجع ،ص119.

[2] فرويد اونوها، **التداخل العسكري الفرنسي الأفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 14 فيفري 2013، www.aldjazeera.net.

قبل الحرب الباردة لم تكن الو.م.أ جادة في التدخل في الشؤون القضايا الإفريقية بشكل مباشر وكانت تركز في سياستها تجاه إفريقيا والساحل الإفريقي على تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

– احتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق تعدين والمواد الخام ودعم ونشر القيم الديمقراطية الليبرالية .

– ولتحقيق هذه الأهداف كانت الو.م.أ تعتمد على النفوذ الأوروبي داخل القارة الإفريقية إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة، المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي وتزايد المنافسة على القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي، أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها.

– تتميز السياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي بالحركية والحيوية والاستباقية واعتماد مقاربة الأمن الذي يقوم على الجمع بين العسكرية الدبلوماسية والإصلاح السياسي والاقتصادي.

– تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية شان المشكلات والصراعات التي تعانيها المناطق المعنية في إفريقيا مثل منطقة الساحل الإفريقي، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق، نظرا لما تتوفر عليه المنطقة من موارد طبيعة خاصة مثل النفط.[1]

– لكن لم تقتصر العلاقات التي تربط بين دول الساحل الإفريقي مع الو.م.أ على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط، بل كانت هناك أحداث زادت من ديناميكية العلاقات الإفريقية حيث أخذت العلاقات بعد آخر. وعلى غرار كل التدخلات العسكرية الأمريكية في تعيينات القرن الماضي غيرت الإدارة الأمريكية إستراتيجيتها في التدخل في الدول الإفريقية من الأمن الصلب إلى الأمن ككل حيث استطاعت أن تمزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية الحكومية من اجل فرض هيمنتها على الساحل الإفريقي خاصة بعد تزايد الأهمية الجيوسياسة للمنظمة الشاملة، وتتمكن المجموعات المسلحة الموقعة الدخول في المسار الديمقراطي لجمهورية مالي هذا الدور الأمريكي يتكامل مع الدور الفرنسي في تعطيل دور الجزائري[2] .

المبحث الثالث : عراقيل تتعلق برفض القوى الإفريقية للدور الجزائري

[1] سفيان منصوري، نفس المرجع، ص 92.

[2] – محمد شراق , **مكاسب على الورق** ، متاح الرابط http://www.elkhaber.com بتاريخ 11افريل 2015 .

في إطار التنافس الإقليمي الذي تشهده إفريقيا ومنطقة الساحل يظهر الدور الجزائري لبعض القوى مقلقا لبعض القوى الإفريقية منها خاصة المغرب ونيجيريا ودول غرب إفريقيا وقد ظهر ذلك جليا في أزمة مالي حيث تم توظيف منظمة الاكواس ذات القدرات العسكرية من قبل فرنسا.

أولا : المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا :

قامت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا " الإيكواس" بإعطاء الموافقة في قمتها الاستثنائية التي عقدت في أبوجا 11 نوفمبر 2012 وبصورة نهائية على إرسال قوات عسكرية تابعة لها إلى مالي من أجل الإسهام في تسوية الأزمة التي تشهدها البلاد منذ الانقلاب العسكري الذي حدث في 21 مارس 2012 ،هذه القوات يبلغ قوامها 3300 جندي معظمهم من نيجيريا ، والنيجر، وبوركينا فاسو ،فضلا عن قوات دول أخرى من أعضاء المنظمة البالغ عددها 15 دولة ، علاوة على إمكانية مشاركة دولتين أو ثلاث غير إفريقية في هذه القوات[1].

ومن المقرر أن تعمل هذه القوات لمدة عام واحد. كما صدقت الجماعة على خطة انتشارها بعد فترة جدل كبير بينها وبين حكومة مالي، برزت خلال اجتماعات الإيكواس على مستوى رؤساء الأركان في كل من أبيدجان وباماكو في أغسطس ، وهو ما تأكد في اجتماع 17 سبتمبر 2012 لوزراء خارجية ودفاع الإيكواس ومجلس الوساطة والأمن التابع لها في أبيدجان[2].

إن قادة الجماعة يرون أنه لكي يتم تنفيذ مثل هذه العملية ، فلا بد من إقامة قاعدة لوجيستية في العاصمة باماكو في الجنوب تشمل فريقا مدنيا وعسكريا أيضا، فتصور خطة الإيكواس يقوم على أساس التدخل عبر مجموعة من المراحل، تبدأ الأولى بإرسال قوات إلى العاصمة باماكو من أجل تقوية الحكومة الانتقالية ، ثم المساعدة في إعادة تنظيم وقيادة الجيش الوطني. أما المرحلة الثالثة فتشمل إرسال قوات هجومية مشتركة بين الجانبين لاستعادة الشمال.

لم تكن هناك أدنى مشكلة من الناحية القانونية بشأن تدخل الإيكواس في الصراع، على اعتبار أن النظام الشرعي هو الذي طلب هذا التدخل. فالرئيس الانتقالي ديونكوندا تراورى طلب فى الأول من سبتمبر 2012 من الإيكواس دعماً جوياً ولوجيستيا لتدمير قواعد المتمردين، كما طلب خمس كتائب

[1] – بدر حسن الشافعي .**إشكاليات التدخل العسكري والإكواس في شمال مالي**. متوفر على الرابط http//www.siyassa.org.eg.بتاريخ 2012/10/12.

[2] – نفس المرجع.

لمساعدته فى استعادة السيطرة على شمال البلاد. ومعنى هذا أنه لا توجد عقبات قانونية بشأن هذا التدخل، لاسيما وأنه يحظى بدعم دولي بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2571 الصادر في 5 أكتوبر الماضي، والذي يمهد لنشر قوة دولية شمال مالى،ويمهل الإيكواس45 يوما لوضع خطتها فى هذا الشأن.

إن هذا التدخل من شأنه إثارة عدة إشكاليات، لاسيما فيما يتعلق بفاعلية الإيكواس في عملية التسوية. فهناك الصحراء الشاسعة في الشمال ،ووجود قرابة نصف مليون نسمة بها ، فضلا عن انتشار الجماعات المسلحة وسط هؤلاء ، الأمر الذي يجعل عملية التدخل العسكري صعبة جدا، لاسيما في ظل ضآلة عدد القوات من ناحية ، فضلا عن كونها تتطلب وقتا طويلا لمحاولة السيطرة على هؤلاء من ناحية أخرى. هذا التدخل والانتشار العسكري برغبة من الاكواس وبرغبة من فرنسا أيضا تهميش قوي للدور الجزائري الذي اقتصر على الدبلوماسية الأمنية السلمية.

إن تدخل الإيكواس بمفرده لن يسهم في وقف تدفقات السلاح والمقاتلين الواردة إلى شمال مالي من ليبيا، مرورا بجنوب الجزائر، أو تلك القادمة عبر شمال النيجر، وبالتالي فإن أي استقرار في شمال مالي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تدخل الجزائر المباشر سياسيا وعسكريا.

لا بد أن تدرك الإيكواس أن تدخلها بمفردها غير كاف ، أو بمعنى أدق محدودية جهودها في عملية الوساطة ،وبالتالي العمل بالتنسيق مع كل من الاتحاد الإفريقي ، والأمم المتحدة فيهذا الشأن وهو ما تداركته بعد ذلك من خلال التنسيق مع هاتين المنظمتين[1].

وفي النهاية تبقى جدية ومصداقية هذه التخوفات الانفصالية مرهونة بمشكل الأزمة المستمدة التداعيات عسكريا وإنسانيا في الشمال المالي وطبيعة الحلول التي سيخرج بها الطرفان اللذان دخلا في المفاوضات اعتماد على أوضاع مازالت تتغير كل يوم.

ويبقى الأمل منحصراً في جدية الطرفين المضارعين في إيجاد رؤية ترضي الطرف المالي الذي اعتبر رئيسه ي خطاب وجهه للجنود الماليين في جبهات القتال نهاية الشهر الماضي أن وحدة التراب الوطني التي يدافعون عنها مسألة لا رجعة فيها عارضا استعدادا حكومته التعامل مع كل المطالب التي يطرحها المتمردين الطوارق عدا مسألة الطوارق.[2]

[1] – بدر حسن الشافعي ، نفس المرجع .

[2] – المرجع السابق.

ثانيا: المغرب

تقترح الرباط على دول الساحل والصحراء اعتماد سياسة دينية تقدم نموذجا للإسلام المعتدل في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، لمحاربة الأفكار المتطرفة والإرهابية التي أخذت في الانتشار بين شباب هذه البلدان، حيث بادر المغرب إلى تكوين حوالي 500 من الأئمة الماليين ومعهم أئمة من بلدان أخرى كغينيا وتونس، ويقول المغرب أنه يستند في سياسته الدينية الوسطية هذه إلى رصيد العلاقات التاريخية والروحية التي تربط المملكة المغربية ومنذ قرون خلت، بمنطقة الصحراء الكبرى وقبائلها وزواياها الصوفية، وهو المكسب الذي لا يمكن للجزائر أن تنافسها فيه.

أما الخلاف المُزمن بين الرباط والجزائر حول عدد من ملفات التوتر الإقليمية، في مقدتمها الخلاف بشأن حل النزاع في إقليم الصحراء، يتردد صداه بشكل واضح في ملف المصالحة المالية حيث تقول الجزائر أن مالي اختارت وساطة الجزائر دون المغرب، وأن هذا الأخير يحاول الدخول على خط الأزمة باستقباله لعدد من ممثلي الحركات الأزوادية، في خطوة لسحب البساط من تحت أقدام الدبلوماسية الجزائر، التي تعبر منطقة الساحل والصحراء مجال نفوذها الخاص[2].

خلاصة الفصل :

إن الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي , وخصوصا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل , يجعلنا في أمس الحاجة إلى محاولة تحسس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدول لمواجهة التحديات التي تعترض طريقها في إيجاد الحل للنزاع المالي كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي حيث جمعت الدبلوماسية الجزائرية بين عاملين أساسين لتحقيق الأمن والاستقرار في الساحل كما اعتمدت على متغير التنمية كعنصر اساسي لتحقيق الامن لكون معظم المشاكل التي تعاني منها المنطقة ذات طابع اقتصادي إذ أن هناك ارتباط وثيق بين التنمية والامن في منطقة الساحل وما يميز المنطقة هي تلك التهديدات التي تخطت دول المنطقة مرورا الى دول الجوار كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة اللذان شكلا ثنائيا متكاملا.

[2] – ..... ، سباق المبادرات بين المغرب والجزائر لحل أزمة مالي، متاح على الرابط: http://moheet.com/2014/09/04/2134259

هناك عدة تحديات وتهديدات تعترض الجزائر في حلها للازمة المالية والتي تخطت دول المنطقة مرورا بالدول الجوار كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة ومشاكل التنمية فهما في الغالب يشكلان عائق أمام الجزائر للعب الدور الوسيط.

كذلك عدم إهمال الجانب التنموي لكون معظم المشاكل التي تعاني منها المنطقة ذات طابع اقتصادي إذ أن هناك ارتباط وثيق بين التنمية والأمن في منطقة الساحل وهو ما يحتم معالجة القضايا الأمنية بالطرق السلمية.

الخاتمة

خاتـمة:

خلصـت هـذه الدراسـة إلـى أن الجزائـر فـي محاولتهـا لحـل النـزاع المـالي بشـتى الطـرق سـواء الدبلوماسية أو عن طريق الوساطة وهذا كله للنهوض قدما وللتقليل من حدة النزاع لكي لا يتنقل صداه إلى دول الجـوار وتسـعى الجزائـر جاهـدة لحلـه مـن خـلال اعتمادهـا سياسـة جديـدة ترتكـز علـى حزمـة مـن الإصـلاحات المختلفـة سـوءا كانـت سياسـية أو اجتماعيـة ... الـخ وقـد اسـتغلت الجزائـر كـل إمكانياتهـا الاقتصـادية والطبيعيـة بمـا يتواقـق مـع المعـايير الدوليـة واسـتطاعت بفضـل الإرادة القويـة لنخبـة مـن القـادة إيجاد بعض السبل الوقائية للتقليل من حدة النزاع .

وعلـى الصـعيد الخـارجي اسـتطاعت الجزائـر إلـى حـد كبيـر ان تجـد بعـض الحلـول المؤقتـة لحـل المشكلات الداخلية العالقة في مالي أو ما يسمى تصغير المشكلات " وبالتالي الخروج من صورة البلد

المحاط بالمشكلات إلى البلد ذو العلاقات الجيدة مع المجتمع وهو ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تتمتع بالقدرة العالية من المرونة و اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ذات ديناميكية لتصبح بلدا مركزيا يصل إلى كل الجهات.

كما اعتمدت الجزائر من اجل هذا على حليفتها فرنسا حيث دعت هذه الأخيرة الدول المجاورة إلى إعادة النظر في موقفها إزاء مالي.

ولذلك خلصت هذه الدراسة إلى في إجابتها عن الأسئلة البحثية , في إيجاد حل لنزاع المالي والتخفيف من العراقيل والمعوقات التي تواجه الجزائر في حله , إذ مع تعقد خريطة التوترات والنزاعات في الشمال المالي وتصاعد حدة العنف تعثر سبل المفاوضات القائمة على السلام في الجزائر بين الماليين وقادة الحركات الازوادية وذلك بعد عدة جولات ، حيث توصلت إلى مقترح معدل من الوسطاء لم يحظ حتى الآن بقبول كافة الأطراف المتنازعة وهو ما يهدد بعودة الاقتتال من جديد بين الحركات المتمردة والقوات المالية الأمر الذي قد ينسف كل الجهود للتوية المعمول بها هناك.

كما خلصت الدراسة بالنسبة للفرضية الأولى في الإطار المنهجي إلى أهمية الدور مازالت قائمة إلى حد الآن خاصة في هذه النظرية وهو القدرة على التأثير في خلق مناخ عام يسمح بحل النزاع ويسمح للجزائر بلعب دور اللاعب الأساسي على الساحة الدولية.

كما خلصت الدراسة بالنسبة للفرضية الثانية أي وجود قوى خارجية تستضعف دور الجزائر إذ منذ زمن طويل والجزائر تهتم بمالي وهو النزاع الذي ينفعل منذ عقود بين سكان هذا الإقليم والحكومة المركزية في باماكو ومع النصف الثاني من سنة 2014 تزعمت الجزائر مجموعة من الوسطاء الإقليميين ساعية للوساطة بين الطرفين .

كما خلصت الدراسة بالنسبة للفرضية الأخيرة أن بوجود دعم خارجي يسهل على الجزائر ان تلعب دور الوسيط في حل النزاع المالي وهذا كله راجع إلى العلاقة القائمة بين جيرانها من علاقة حسن الجوار ومساعدتها للممارسة دورها على الصعيد المحلي و الإقليمي , فاهتمام الجزائر بجيرانها في المنطقة راجع لكون هذه الأخيرة تشكل مجال استقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية وذلك نظرا لما تتميز به المنطقة من ثروات.

وان الدور الذي تلعبه الجزائر خاصة في الفضاء الخارجي في المنطقة مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل تجعلنا في أمس الحاجة لمقاربة الدور لمواجهة التحديات التي تعترض طريقها.

قائمة المراجع

الكتب بالعربية :

1-جيمس دورتي وروبرت بلستغاراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية , ترجمة وليد عبد الحي** ,(بيروت) . كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ,1985.

2-عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصر (دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة)**، (الإسكندرية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع. ،2000.

3-وضاح زيتون ، **المعجم السياسي** ، (الأردن)، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010 .

4-عبد الوهاب الكيلاني، **الموسوعة السياسية**، (بيروت)، دار الفارس للنشر والتوزيع، .1994

5- طاهر خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر** 1962 -1982 : بين التصور الاديولوجي والممارسة السياسية ، (ج1) الجزائر ، دار هومة ،2007.

المذكرات والدراسات :

1-ايدابير أحمد ، **التعددية الاثنية والامن المجتمعي: دراسة حالة مالي** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : دراسات أمنية وإستراتيجية جامعة الجزائر(2012/2011).

2-سفيان منصوري ، **السياسية الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ما جيستير تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013 .

3-فاطيمة مساعيد، **الدور الإقليمي الفرنسي وأثره على المنطقة العربية في ظل الإقليمية الجديدة (2002-2012)**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .تخصص علاقات دولية،كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3. 2014- 2015.

4 - مهدي مريم، **الدبلوماسية الجزائرية ومكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الدبلوماسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013.

5-ليلي قارة، **الوساطة الجزائرية في النزاع المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دبلوماسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2010.

المداخلات والملتقيات :

- عبير شليغم. **سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، مداخلة بعنوان : رهانات الدفاع الوطني في بيئة التهديدات المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.
- سعيد خويلدي، **سياسيات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014 .

المواقع الالكترونية :

1. الجزائر مفتاح "**الأزمات المستعصية في الساحل** . المركز العربي للبحوث والدراسات المتوفر على الرابط http ://www.alarabi.comبتاريخ 2014/06/16.

2- الحاج ولد ابراهيم، **ازمة شمال مالي، انفجار الداخل وتداعيات الاقليم**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 12 فيفري 2012 على الرابط: www.studies djazeera.net

3-حسيبة ب ، **فرنسا تلجأ إلى الجزائر للخروج من مأزق الساحل** ، وقت الجزائر، الخميس 14 جانفي 2014 متوفر على الرابط http:// www. wakt djazair. com

4-ساحل مخلوف ,**اشكالية الساحل الافريقي المعقدة** , متوفر على الرابط http://www.manifast.univ.ouargla.dz

5-سبسي محمد **الأمين، أهم المقاربات النظرية**، (تاريخ وساعة الإطلاع) 12:50 2012

6-سعيد هادف ،**الدبلوماسية الجزائرية بين البروبغندا والواقع** ، متوفر على الرابط http://www.france24.com بتاريخ : 2015/04/19

7-سيدي عمر بن شختة ، **المفاوضات المالية الازوادية في الجزائر** ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات .ديسمبر 2014 ، متوفر على الرابط http:// www.aldjazeera.net

8-صابر رمضان , **ابعد من مالي (أزمة شمال افريقيا)** . القدس مدارات، العدد 7345. تاريخ الاطلاع : الاربعاء 2013/01/30 متوفر على الرابط

http :// www. elchourouck.com

9-الطيب سعد الله، **الحوار المالي الشامل ،** تاريخ وساعة الاضطلاع: 18 أكتوبر 2014 على الساعة 19:23 متوفر على الرابط http:// www. aldjazeera.net

10-عربي بومدين ، **أزمة شمال مالي ،** المقاربة الجزائرية ، تاريخ وساعة الاضطلاع: 27-10 -2012 ،المتاح على الرابط http:// www. alhiwar. org

11-عصام بن الشيخ، **شرح نظرية الدور: نظرية تغير السياسة الخارجية** (تاريخ الاطلاع 2012/12/15). 23:10 متوفر على الرابطhttp//www.maktoub.blog.com

12-عصام عبد الشافي، **نظرية الدور دراسة أصلية في المنطلقات الإجتماعية والسياسية** مركز العربي للدراسات والبحاث، تاريخ الإطلاع : 2012/11/1

http// : www.arab.centre.net

13-علي ع، **موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت ولن يتغير:** وقت الجزائر، العدد 1291 تاريخ الاضطلاع الخميس 2 – 4 -2013 متوفر على الرابط

. http:// www. wakt djazair com

14-فرويد اونوها، **التداخل العسكري الفرنسي الأفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة،** مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 14 فيفري 2013 http:// www.aldjazeera.net

15-فضيلة دفوس ، **" تيقنتورين" عززت الجبهة وقوة التضامن مع الجزائر** ، تاريخ الاضطلاع الثلاثاء 5 ماري 2013 متوفر على الرابط http:// www. echaab. net

16-قوي بوحنية.**الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا** , كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 29 افريل 2014.

17-محمد شراق **, مكاسب على الورق** متاح الرابط http://www.elkhaber.com بتاريخ 11افريل 2015.

18-محمد شيراك. **اطراف النزاع في مالي توقع اتفاق مصالحة في الجزائر** , متوفر على الرابط التالي http://www.alarabi21.com ساعة الاطلاع الأحد 2015/03/01.

19-محمد نوري النعيمي، **تدريس السياسة الخارجية** . مجلة العلوم السياسية . جامعة بغدادكلية العلوم السياسية، العدد 37،.1998

20-مليكة ب , **الازمة في مالي :** المقاربة الجزائرية متوفر على الرابط

http:// www.aljazeera.net بتاريخ 2012/09/28 .

21- .....، **الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية للجزائر بالنسبة لأمريكا والغرب** متاح على الرابط :

http://lahodod.blogspot.com/2010/08/blog-post_7475.html

22 -.....، **الحوار المالي الشامل : تسلسل الأحداث** ، متاح على الرابط : http://www.aps.dz/ar/algerie/15989 .

23 – محمد شراق , **مكاسب على الورق** ، متاح الرابط http://www.elkhaber.com بتاريخ 11افريل 2015 .

25 – بدر حسن الشافعي .**إشكاليات التدخل العسكري والإكواس في شمال مالي.** متوفر على الرابط http//www.siyassa.org.eg.بتاريخ 2012/10/12.

المراجع باللغة الاجنبية :

01- Anna harmasrtrong .**crisis in mali : roote sauses and lang term solution.**united state instutue of peace . http //:www.usip.org 31/05/2013.
02-antoine kowalski **. Un regerde achaud et avec des intervention de premier plant sure l'intervontion francaise ou mali** .
http :// www.regard surelapoulitique .com 1901/2013
http// www.maktoub blog.com
03 - K.houlsti.**theories of international relation hegmmony and diversity in international theory**. London. 1985.
04-Michael R. Solomon. **Role theory respective on dyadic intervention: the service encounter**. Journal of marketing winter 1985

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	**أ–و**
الفصل الأول : الاطار النظري للدراسة	**02**
المبحث الأول :مفهوم نظرية الدور	**03**
المبحث الثاني : مراحل تطور نظرية الدور	**07**
المبحث الثالث : خصائص نظرية الدور و أهدافها	**09**

المبحث الرابع : أهمية نظرية الدور في السياسة الخارجية	11
خلاصة الفصل :	13
الفصل الثاني : الأزمة المالية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري :	15
المبحث الأول : الأزمة المالية خلفياتها وأسبابها	16
المبحث الثاني : تأثير الأزمة المالية على استقرار الجزائر	22
خلاصة الفصل:	27
الفصل الثالث : دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة المالية	29
المبحث الأول : مقومات الدور الجزائري	29
المبحث الثاني : ممارسة الدور الجزائري لحل الأزمة المالية	25
خلاصة الفصل :	39
الفصل الرابع : التحديات التي تواجه الدور الجزائري لحل النزاع المالي	40
المبحث الأول : عراقيل تتعلق بتعقد الأزمة المالية	41
المبحث الثاني : عراقيل تتعلق بدور القوى الكبرى	43
المبحث الثالث : عراقيل تتعلق برفض القوى الإفريقية للدور الجزائري	45
خلاصة الفصل :	48
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الفهرس	

ملخص

ومجمل القول فإن سياقا معقدا ومركبا مثل السياق السائد اليوم في منطقة مالي سياق يتسم من بين أشياء أخرى ، وبتدخل أجنبي في مالي قد أدى إلى تعقيد موازين القوى وأدى إلى إعادة رسم ملامح المشهد الجيوسياسي نتيجة خلط الأوراق وإعادة تقسيمها ، فالأزمة المالية أزمة متجددة ، فإذا لم تحل فسوف تترك أثار وتأثير على دول الجوار ، ولولا تدخل تدخل أطراف وسيطة لحل النزاع سيبقى الأمر على حاله ، فوجود تحولات على الخارطة السياسية يؤمل أن تعود إلى توافق وتراض بين أطراف النزاع في أزمة شمالي مالي، وذلك في ضوء التغير المؤسسي الذي يفترض أن يعرفه هذا البلد في الأمد القريب

الكلمات المفتاحية:

الأزمة ، الصراع ، النزاع ، الوساطة ، الدبلوماسية ، أزمة مالي ، الدبلوماسية الجزائرية .

Résume

En somme, le contexte et les composés complexes tels que le contexte qui prévaut aujourd'hui dans le contexte de la zone financière est caractérisée par, entre autres choses, et l'intervention d'un étranger au Mali a compliqué l'équilibre du pouvoir et a conduit à la re-mise en forme le paysage géopolitique en raison de documents de brassage et re-divisé, crise financière nouvelle crise, sinon remplacer tous les congés soulevé et l'impact sur les pays voisins, mais ne pas entrer dans l'intervention des partis intermédiaires pour résoudre le différend, il restera le même, l'existence de changements sur le plan politique est à espérer pour revenir à un consensus et de compromis entre les parties au conflit dans la crise du nord du Mali, et à la lumière du changement institutionnel qui suppose que cette connaître le pays à court terme.

Mots clés:

Crise, de conflit, de conflit, la médiation, la diplomatie, la crise financière, la diplomatie algérienne.

Summary:

In sum, the context and complex compounds such as the prevailing context today in the context of the financial area is characterized by, among other things, and the intervention of a foreigner in Mali has complicated the balance of power and led to the re-shaping the geopolitical landscape as a result of shuffling papers and re-divided, financial crisis renewed crisis, if not replace'll leave raised and the impact on neighboring countries, but do not enter the intermediate parties intervention to resolve the dispute it will remain the same, the existence of shifts on the political map is hoped to return to consensus and compromise between the parties to the conflict in northern Mali crisis, and in the light of institutional change which assumes that this know the country in the near term.

Key words:

Crisis, conflict, conflict, mediation, diplomacy, the financial crisis, the Algerian diplomacy.